

الدراسات الأفريقية وحوض النيل

فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي – برلين"

المجلد 1 . العدد الأول . مارس 2018

Regestration No. VR3373 - 6325 B

« مشكلة سد النهضة .. وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية

"The Problem of Renaissance Dam (GERD) & Reformulation The Egyptian Foreign Policy Trends In The African Area"

د. صلاح سمير البنداري[1]

ملخص :

تتناول هذه الدراسة بالتحليل طبيعة العلاقات المصرية بدول حوض النيل بصفة عامة وإثيوبيا بوجه خاص، وذلك بهدف استكشاف جوانب الاختلاف والاتفاق على ضوء التطورات السياسية الراهنة، ثم الأبعاد والجوانب المختلفة لمشكلة سد النهضة الإثيوبي، مع تبيان الآثار السياسية والاقتصادية المحتملة لهذا السد علي كافة مناحي الحياة في مصر، من خلال الوقوف علي طبيعة المشكلة وأدوار القوى الخارجية المرتبطة بها، مع بحث البدائل والحلول، وصولاً إلي تصور أو رؤية مستقبلية لملامح توجه جديد للسياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية، يرتكز علي قاعدة توازن المصالح ويتلافى أخطاء الماضي، ويدشن لعلاقات جديدة تتسم بقدر أكبر من القوة والمتانة والشراكة، وهو ما خلصت إليه الدراسة من ضرورة بل وحتمية تبنى مصر لذلك التوجه الذي سيشكل ملامح وأبعاد الحركة السياسية في الفترة القادمة .

الكلمات المفتاحية :

سد النهضة ـ حوض النيل ـ مصر ـ إثيوبيا ـ السياسة الخارجية ـ الدائرة الأفريقية .

Abstract -

This Study Analyzes The Nature Of The Egyptian Relations With The Nile Basin Countries In General And With Ethiopia In Particular، In Order To Explore The Aspects Of Differences & Agreement In Light Of Recent Political Developments، And The Problem Of The Ethiopian Renaissance Dam (GERD)، By Identifying The Nature Of These Problem And The Roles Of The Foreign Powers Associated With It، Searching For

(1) أستاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة بورسعيد، مصر .

The Alternatives And Solutions، Monitoring The Potential Political & Economic Implications Of This Dam On Egypt، Then Reaching A Vision For The Future Features Of A New Trends For The Egyptian Foreign Policy In The African Area، Based On The Balance Of Interests، Avoiding Mistakes Of The Past And Establishing A New Powerful & Partnership Relationships، Which The Study Already Concluded .

مقدمة :

في تسعينات القرن الماضي شدد المؤرخ الكبير د. جمال حمدان علي حتمية أن يكون للقارة الأفريقية مكانًا هامًا ومتقدمًا علي سلم أولويات السياسية المصرية وذلك انطلاقًا من أسباب ثلاثة، وهي : أولاً. مصلحة الاقتصاد والتنمية نظرًا لثراء القارة بالموارد النادرة والأسواق والامكانات المتزايدة، وثانيًا. ضمان الأمن القومي المصري، حيث لا ينبغي أن تترك مصر فناءها الخلفي فراغًا يمكن للقوى العظمي أن تحاصرها به من الخلف، وثالثًا. مواجهة التوغل الاسرائيلي في القارة ومحاصرة خطره الداهم[1] .

ولقد تجاهلت ذلك السياسة المصرية علي مدار عقود، لاسيما في مرحلة ما بعد محاولة اغتيال الرئيس السابق حسني مبارك في أديس أبابا 1995، حتى أفاقت في الثاني من أبريل 2011، علي إعلان إثيوبيا وبصورة منفردة الشروع في إنشاء "سد النهضة"، مستغلة تلك الفترة الحرجة التي كانت مصر فيها منشغلة كلية في إعادة بناء نظامها السياسي عقب الثورة، ونظرًا لحجم وضخامة الأضرار المحتملة لهذا السد علي حصة مصر المائية وبالتالي علي كافة مناحي النشاط الاقتصادي، فقد شكل ذلك أزمة كبيرة سرعان ما تحولت إلي مشكلة متعددة الجوانب والأبعاد والأطراف، فضلاً عما أعلنه د. محمد عبد العاطي - وزير الموارد المائية والري في سبتمبر 2017، من تحديات تواجه مصر تتمحور حول ازدياد الطلب على المياه مع ثبات الحصة من مياه النيل، وهو ما أدخل مصر بالفعل في مرحلة الفقر المائي[2]، ومن ثم ظهر وبجلاء مدى الحاجة إلي إعادة النظر وبصورة جدية ومعمقة في ذلك التوجه الذي يحكم السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية .

إشكالية الدراسة :

تنبع إشكالية هذه الدراسة من طبيعة وحجم الآثار السياسية والاقتصادية السلبية المحتملة على

(1) د. جمال حمدان، نحن وأبعادنا الأربعة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993، ص 64 .
(2) متولي سالم، وزير الري يعلن دخول مصر مرحلة "الفقر المائي"، المصري اليوم، 29 سبتمبر 2017 .

مصر، وبخاصة علي الأمن المائي وبالتالي الأمن القومي، من جراء بناء سد النهضة الإثيوبي، وهو ما استوجب البحث والدراسة بهدف الوصول إلي حلول ناجعة لتلك الإشكالية .

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل طبيعة العلاقات المصرية بدول حوض النيل بصفة عامة وإثيوبيا بوجه خاص، ثم تبيان الآثار السياسية والاقتصادية المحتملة لسد النهضة علي كافة مناحي الحياة في مصر، من خلال الوقوف علي طبيعة المشكلة وأبعادها المختلفة، وتوضيح طبيعة أدوار القوى الخارجية المرتبطة بتلك المشكلة، مع عرض البدائل والحلول، وصولاً إلي وضع تصور أو رؤية مستقبلية لملامح توجه جديد للسياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية، يتلافى أخطاء الماضي ويدشن لعلاقات جديدة تتسم بقدر أكبر من القوة والمتانة والشراكة.

فروض وتساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرض أساسي مفاده: أن التغير السياسي الذى فرضته مشكلة سد النهضة الإثيوبي، والذى يرجح أنه سيطال التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية، سيقود خلال المرحلة القادمة نحو درجة من التطور مآلها الاستقرار على قاعدة من التعاون والشراكة على أساس توازن المصالح فيما مصر ودول حوض النيل.

وفى اطار تحقيق هذا الفرض علميًا ستحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات، منها:

1. لماذا تتخذ العلاقات المصرية مع دول حوض النيل منحنى سلبيًا وأشكالاً صراعية ؟
2. ما هي تأثيرات سد النهضة علي الجوانب المختلفة للحياة في مصر ؟
3. ما طبيعة ودور المتغيرات الخارجية لاسيما تدخل بعض القوى الدولية والاقليمية ؟
4. ما هو الإطار القانوني للمشكلة وفقًا للقانون الدولي والاتفاقيات ؟
5. كيف تعاملت الحكومة المصرية مع هذه المشكلة ؟
6. هل شكل تراجع الدور المصري إقليميًا عاملاً لإضعاف موقف مصر تجاه تلك المشكلة ؟
7. هل يمكن أن تساهم العوامل الاقتصادية في تحسين مناخ العلاقات السياسية مع دول الحوض؟
8. هل يحمل المستقبل لتلك العلاقات اتجاهًا نحو التعاون وتلاقى المصالح أم استمرارية للصراع؟
9. ما مدى الحاجة إلي صياغة توجه جديد للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا بصفة عامة وتجاه دول الحوض علي وجه الخصوص ؟.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للتعامل مع الظاهرة محل الدراسة لتحديد علاقاتها

المتداخلة ووصفها وتحليل أدوار الأطراف الفاعلة والمتغيرات المؤثرة فيها، وذلك انطلاقًا من التحليل الموضوعي المرتكز على المراجع العلمية والدراسات ذات الصلة، فضلاً عن استقراء المواقف علي كلا الجانبين، إلى جانب الاعتماد علي المنهج التاريخي ومدخل المصلحة الوطنية، بصورة متكاملة وصولاً إلى تحليل علمي تغلب عليه الدقة والموضوعية .

الإطار النظري للدراسة :

قسمت الدراسة إلى ستة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، وذلك كالتالي:

المبحث الأول

السياسية الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل

إن نهر النيل هو أطول أنهار العالم، اذ يبلغ طوله ما يقرب من 6700 كيلو متر، ومساحة حوضه حوالي 2.900.000 كيلو متر مربع بما يعادل عشر مساحة القارة الأفريقية[1]، ويعد من أهم الأنهار علي الاطلاق، حيث تعتمد علي مياهه أحد عشر دولة هي : مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، كينيا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، رواندا، تنزانيا، وأوغندا[2]، ورغم أن هذا النهر يحمل الحياة والنماء، إلا أنه أيضًا يحمل بذور الخلاف والشقاق بين هذه الدول[3]، حيث تتباين فيما بينها تباينًا كبيرًا في عدد السكان، ودرجة اعتمادهم على مياهه، ما بين دول يمثل فيها هذا النهر المورد الرئيس للمياه وللحياة كمصر، وأخرى كغالبية دول الحوض لا تعانى ندرة المياه بل من كثرتها، إلى الحد الذى يجعل نهرًا واحدًا في دولة واحدة من هـذه الدول يلقى في المحيط سنويًا ما يزيد على عشرين ضعفًا لحصة مصر من هذه المياه[4] .

ولا جدال في أن هناك علاقة ارتباطية تتسم بالقوة فيما بين مصر وذلك النهر العظيم، منذ العصور القديمة وحتى وقتنا الحاضر، حيث كان له دورًا بارزا في التاريخ والثقافة المصرية، وساهم بشكل كبير ومباشر في تشكيل الهوية المصرية[5]، وهو ما يتجلى بصورة واضحة عبر ترنيمات مسجلة علي أوراق

---

(1) محمود محمد محمد خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، ط 1، المكتبة الاكاديمية، 1998، ص 17 .

2 () Walaa Y. El-Nashar & Ahmed H. Elyamany، Managing Risks Of The Grand Ethiopian Renaissance Dam On Egypt، Ain Shams Engineering Journal، July 12، 2017، PP 2-6 .

3 () Yohannes Yihdego (et. al)، Nile River's Basin Dispute: Perspectives Of The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD)، Global Journal Of Human Social Science، Vol. 17، Issue 2، Year 2017، PP 1-21 .

(4) د. أحمد الرشيدي، مصر ومياه النيل : تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، في: د. أحمد يوسف احمد (تحرير)، المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1994، ص ص 154 ـ 155 .

5() Daniel-Abebe، Egypt، Ethiopia، And The Nile: The Economics Of International Water Law، University Of Chicago Law School Chicago Unbound، Public Law And Legal Theory Working Paper، No. 484، Aug. 2014، P 30 .

البردي تردد أن النيل هو واهب الحياة لمصر[1] . ولقد كان ارتباط الحضارة المصرية القديمة بالنيل باعثًا على الاهتمام ومحركًا نحو مد جسور العلاقات السياسية والتجارية مع دول المنابع، كما حرصت مصر الحديثة علي تأمين تدفق تلك المياه عبر العديد من الوسائل، كان من بينها الغزو العسكري الذي وصل إبان حكم الخديوي إسماعيل إلى أوغندا وغرب إثيوبيا[2] .

ويستمد هذا النهر أهميته من كونه يمثل المصدر الرئيس للمياه العذبة، حيث تعتمد مصر عليه اعتمادًا يكاد يكون كليًا في الاستخدامات الزراعية والصناعية وكذا المنزلية، حيث يؤمن نحو 96.5 ٪ من الاحتياجات المائية السنوية للبلاد، في حين لا تزيد نسبة الاعتماد على المصادر الأخرى كالأمطار والمياه الجوفية وتحلية المياه عن 3.5 ـ 5 ٪، ومن ثم فإن أي نقص في كمية هذه المياه الواردة إلي مصر عبر النيل يؤثر تأثيرًا سلبيًا ومباشرًا علي كافة مناحي الحياة، حيث تعتبر حصة مصر من هذه المياه الحد الأدنى المطلوب لسد تلك الاحتياجات، وذلك على عكس جميع دول الحوض، التي تسقط عليها الأمطار بغزارة وتتوافر لديها كميات هائلة من المياه الجوفية وأنهارًا أخرى عديدة[3]، كما أن منطقة الوادي المحيطة بالنهر يستوطن بها ما يقرب من 98 ٪ من سكان مصر، ويوفر النيل ما يقرب من 86 ٪ من المياه العذبة للزراعة، التي هي المكون الرئيس للاقتصاد، وبذلك يشكل بحق شريان الحياة الاقتصادية للدولة[4] .

ومن الناحية القانونية يحكم العلاقة المائية بين مصر ودول الحوض اتفاقيتين : الأولي ـ وقعت عام 1929 والثانية عام 1959، خلال فترة الحكم الاستعماري[5]، ووفقًا لهاتين الاتفاقيتين تحصل مصر سنويًا على 55.5 مليار م^3، بينما السودان علي 18.5 مليار م^3 من إجمالي يقدر بـ 84 مليار م^3 من مياه النيل

1 Andrew Carlson، Who Owns The Nile? Egypt، Sudan، And Ethiopia's History-Changing Dam، ORIGINS Current Events In Historical Perspective، Published By The History Departments At The Ohio State University And Miami University، Vol. 6، Issue 6، March 2013 .
http: //origins.osu.edu /article /who-owns-nile-egypt-sudan-and-ethiopia-s-history-changing-dam

(2)د. راوية توفيق، أزمة سدّ النهضة، هل تهيمن إثيوبيا على مياه النيل! (وجهة نظر مصرية)، قراءات أفريقية، 21 ديسمبر 2016 . http: //www.qiraatafrican.com/

(3) د. محمد سالمان طايع، العجز القادم : رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013، ص 58 .

(4) Daniel Abebe Op. Cit.، P 31 .

5() Sierra Hicks، The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Power Dynamics In The Nile River Basin، American Security Project (ASP)، Oct 12، 2017.
https: //www.americansecurityproject.org /the-grand-ethiopian-renaissance-dam-power-dynamics-in-the-nile-river-basin

المنتجة سنويًا[1]، والتي تأتي معظمها من الهضبة الأثيوبية عبر النيل الأزرق وعطبرة[2] . ولما كانت مصر الدولة الأكثر اعتمادًا على مياه النيل بين كل دول الحوض، فكان طبيعيًا أن يمتد مفهوم الأمن المائي إلى منابع هذا النهر، ليعتبر أي عمل يجري في هذا الحوض ويهدف للتأثير على حصة مصر، عملاً يمس صميم الأمن القومي المصري بشكل مباشر، نظرًا لأن مصر الدولة الوحيدة في الحوض التي تستخدم كل إيرادها المائي، وهي الأكثر معاناة بين دول القارة، حيث تتباعد فترات هطول الأمطار وتتزايد احتياجاتها من مياه الشرب والغذاء باطراد لتزايد أعداد سكانها[3]، ويتوجب عليها كي تحافظ على نصيب الفرد من المياه أن تحصل علي نحو 77 مليار م3، وهو ما يعني وجود عجز حالي يتجاوز 22 مليار م3[4] .

ولقد تجاوزت أهمية النيل كل ما سبق ليصبح أحد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية، فأمن مياهه لا يقل أهمية عن الأمن القومي المصري، حيث أن التفسير المصري لمفهوم الأمن القومي لم يعد قائمًا فقط على الجانب الاستراتيجي، بل يمتد ليشمل الأمن المائي، الذي كان محلاً للصراعات منذ أمد بعيد[5] . فنهر النيل بلا جدال أمنًا قوميًا مائيًا لمصر، بل يعد أحد أهم الملفات الأكثر خطورة للأمن القومي المصري[6]، فضمان استمرارية تدفقه، هو أحد الاهتمامات الرئيسة للمصالح الوطنية المصرية[7]، ومن هنا فالاعتبار الأول لأي حكومة مصرية هو ضمان هذه الاستمرارية وعدم تهديدها، أو سيطرة أي قوى معادية علي المنابع[8] . ومن ثم، فسياسة مصر الخارجية تجاه دول الحوض تهدف

1 Ethiopian Dam Crisis: Agreement Reached Between Egypt، Ethiopia And Sudan، Egyptian Streets، Dec. 29، 2015 .
https://egyptianstreets.com/2015/12/29/ethiopian-dam-crisis-agreement-reached-between-egypt-ethiopia-and-sudan

2 Walaa Y. El-Nashar & Ahmed H. Elyamany، Op. Cit.، PP 2-6 .

3 صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل : دراسة في التدخلات الخارجية "1990-2010". http: //www.watersexpert.se /Alnile.htm

4 (2) السفير/ إبراهيم يسري، النيل وسد النهضة: تطورات الأزمة الجزء الثالث، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 فبراير 2016 /http://www.eipss-eg.com.

5 (3) أيمن السيد عبد الوهاب، النيل ودوره في سياسة مصر الخارجية، الشرق الأوسط، 17 مارس 2005 .
http: //archive.aawsat.com /details.asp?issueno=9532&article=288452

6 State Information Service، Egypt's Regional And International Approaches .
http://www.sis.gov.eg/Newvr/reveulotion/ehtml/rev4.html

7 Issaka K. Souare، Egypt's Evolving Role In Africa: A Sub-Saharan Perspective، A Presentation At The Institute Of Diplomatic Studies، Cairo، 7th April 2008، PP 1-7 .

8 Mohamed Hassanein Heikal، Egyptian Foreign Policy، Foreign Affairs، Vol. 56، No. 4، Jul. 1978، PP 714 -727

بالدرجة الأولي إلي تأمين تلك المصادر والحفاظ على حقوق مصر المائية وحصتها ومحاولة زيادتها مستقبلاً، وهو الهدف الرئيس الذي يتبلور منه عددًا من الأهداف الفرعية والآليات لتحقيق ذلك(1) .

ورغم أن لمصر علاقات تاريخية مع دول القارة الأفريقية تمتد إلى آلاف السنين، إلا أن التواجد المصري القوي في الكثير من تلك الدول، ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا، كان بارزًا علي وجه التحديد في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، حيث كان لمصر دورًا كبيرًا في دعم حركات التحرر، وانطلقت من القاهرة أكثر من 16 إذاعة موجهة لمساندة الحركات الثورية، إلا أن هذا الدور قد بدأ في التراجع والانسحاب بصورة تدريجية في عهد الرئيس أنور السادات، ثم أفل بصورة تكاد تكون كلية في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك(2)، وذلك بسبب عناده وتحكم عاطفته في إدارته للشئون السياسية، وكذلك بطانته التي أهملت ـ عن عمد ـ هذه العلاقات، خاصة بعد تعرضه لمحاولة اغتيال 1995 في إثيوبيا، حيث تغير موقف مصر كلية تجاه القارة، فغابت عن المشاركة في المؤتمرات الأفريقية، وصارت شبه قطيعة، وبذا ارتكبت الخارجية المصرية خطأً جسيمًا لا زالت تداعياته ممتدة حتي الآن، ثم تأرجحت تلك العلاقات ما بين التحسن والتوتر من فترة لأخرى نتيجة لسوء إدارة هذه العلاقات، التي كان يتوجب بل يتحتم الاهتمام بها منذ وقت مبكر(3) .

وفي عام 1998 بدأ قدر من التحسن يصيب هذه العلاقات، حيث انضمت مصر إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، وفي 2001 انضمت إلى اتحاد الساحل والصحراء، وهما منظمتان اقتصاديتان رئيسيتان تسعيان إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية، كما كانت مصر عضوًا مؤسسًا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا «نيباد»، والتي ينصب اهتمامها علي ملف الزراعة في القارة(4) . كما طورت مصر من رؤيتها تجاه دول الحوض، حيث وضعت عام 1998 استراتيجية متكاملة للسياسة المائية، وفقًا لمبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، متضمنة ثلاثة محاور أساسية، وهي : تعظيم الاستفادة من المياه، والقضاء علي التلوث ومشكلاته، والتعاون للحفاظ عليها وتنميتها . وفي إطار هذا المبدأ الأخير قدمت مصر اقتراحًا بتأسيس منظومة للتعاون الإقليمي عرفت بمبادرة دول الحوض، تتضمن مشروعات مشتركة لحسن استغلال موارد النهر لأغراض التنمية الشاملة

1أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق .

(2)محمد رجب، مصر وإفريقيا.. وحدة المصير المشترك والدبلوماسية الغائبة، أخبار الخليج، العدد 13237، 20 يونيه 2014 .

3الأستاذ سعيد السبكي، عضو منتدى الصحفيين بمجلس المياه العالمي، في : أسامة الهتيمي، في عيون الخبراء: مصر ومستقبل العلاقة مع دول حوض النيل، رسالة الإسلام، 27 مارس 2011 .

?http: //main.islammessage.com /newspage.aspx?id=8037

. Issaka-K-Souare، Op. Cit.، PP 1-7 4

والمستدامة، مع ممارسة مصر لدور تنموي فاعل لدعم دول الحوض، كالمساعدة في إدارة الموارد المائية وإعطاء المنح لبناء السدود والقناطر وتوليد الكهرباء وإنشاء المزارع وفتح مركز للتدريب وإعداد كوادر بشرية عبر معهد التدريب الاقليمي بالقاهرة، وتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها[1] . ومع ذلك فقد كان ظهور الرئيس الأسبق مبارك نادرًا في مؤتمرات القمة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، مقارنة بزعماء دول شمال أفريقيا كليبيا والجزائر، والتي كانت تحرص علي التواجد القوي في كل تلك المحافل[2] . ولقد وافقت دول الحوض في اجتماع لوزراء الموارد المائية عقد في بوجمبورا مايو 2006 علي اتفاقية الإطار الجديد، وذلك عدا إثيوبيا التي أبدت اعتراضها علي ثلاثة نقاط، وهي : الإخطار المسبق الذي يلزم كل دولة من دول الحوض قبل أي مشروع تقوم بتنفيذه، والأمن المائي أي ضمان حصة كل دولة من المياه، ومسألة المصطلحات الفنية مثل حوض النهر ومنظومة المياه وغيرها ومتي يتم استخدام كل مصطلح وسياقه[3] .

وعند هذه اللحظة تحديدًا بدأت تبرز أزمة مصر مع دول الحوض، والتي كانت نتاج تراكم العديد من الأخطاء في السياسة الخارجية المصرية، وتراجع الدور المصري في القارة[4]، وممارسة مصر لسياسة تحمل قدرًا من التعالي والتجاهل والإهمال تجاه هذه الدول[5]، وهو ما دفع عددًا منها للتوقيع على ما عرف بمبادرة «عنتبي» عام 2010، والتي وقعت عليها كل من : إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وبوروندي، وصادقت عليها هذه الدول عبر برلماناتها عدا بوروندي، وعبرت جنوب السودان عن رغبتها في التوقيع، ورفضتها كل من مصر والسودان والكونغو، وكانت حجة مصر أن الاتفاقية لم تقر لها بحقها في مياه النيل وفقًا لاتفاقيتي 1929 و 1959 . وتحدثت هذه الاتفاقية عن «الاستخدام المنصف والمعقول للدول» في مياه النيل، وأن من حق دول المبادرة استخدام المياه داخل حدودها، كما اعتمدت مبدأ الأمن المائي لكل دول حوض النيل . إلا أن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ نظرًا لأن القانون الدولي يربط ذلك بمصادقة ثلثي دول الحوض عليها[6] . مع ملاحظة أن إقرار هذه الاتفاقية يلغي فعليًا معاهدة 1929، التي تعطي لمصر حق النقض على أية مشروعات تقام علي النيل،

1د. حسن أبوطالب، مصر والتكامل مع دول حوض النيل "بعد خراب مالطا"، الشروق، 23 يونيه 2017 .

2 Issaka K. Souare، Op. Cit.، PP 1-7 .

3د. حسن أبوطالب، مرجع سابق .

4السفيرة / منى عمر مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية سابقًا، في : محمد رجب، مصر وأفريقيا.. وحدة المصير المشترك والدبلوماسية الغائبة، أخبار الخليج، العدد 13237، 20 يونيه 2014 .

5 أسامة الهتيمي، في عيون الخبراء: مصر ومستقبل العلاقة مع دول حوض النيل، رسالة الإسلام، 27 مارس 2011 . http: //main.islammessage.com /newspage.aspx?id=8037?

6د. الطيب زين العابدين ، مصر في حسابات السياسة الخارجية السودانية، مركز الجزيرة للدراسات، 30 مايو 2017 .

وكانت حجة دول الحوض لذلك هو أنها لم تكن دولاً مستقلة عندما تم التوقيع على اتفاقية 1929 وكانت تحت الاحتلال[1] .

ولم يكد يمر عام على هذا التوتر الذي ساد العلاقة بين مصر وهذه الدول إثر التوقيع على هذه الاتفاقية، حتى وقعت الثورة المصرية في 25 يناير 2011، والتي أسفرت عن إسقاط نظام مبارك، الذي فرط عبر سياسات خاطئة في واحدة من أهم الأولويات الخارجية[2]، ثم تفجرت أزمة «سد النهضة» الذي شرعت إثيوبيا في بنائه في أبريل 2011، وهو الاجراء الذي أيدته دول الحوض وخاصة تلك الموقعة على اتفاقية «عنتيبي»، بل وانضمت لها دولة جنوب السودان، وهو ما شكل خطرًا كبيرًا يهدد الوجود والكيان المصري .

ولقد بذل المجلس العسكري، الذي أدار مصر في مرحلة ما بعد مبارك، وكذا الرئيس الأسبق محمد مرسي العديد من المحاولات لعودة مصر إلى أفريقيا، حيث زاد الاهتمام بالعلاقات مع دول القارة، وحدث نوع من التقارب خلال المشاركة في القمة الإفريقية بأديس أبابا مايو 2013[3]، إلا أن النبوءات السيئة التي أبداها بعض المراقبين حول انعكاس حكم الإخوان على تلك العلاقات قد تحققت، حيث فجرها الاجتماع الشهير لمرسي مع عدد من الشخصيات السياسية، وغضه الطرف عما بدر من بعضهم من نوايا عدائية وتحريض على القيام بعمليات تخريبية ضد بعض دول الحوض، فكان بمثابة المفجر الذي دمر أية إمكانية لتحسين هذه العلاقات خلال تلك الفترة[4] . ثم سرعان ما نشبت الأزمة مجددًا مع الاتحاد الأفريقي، وذلك لموقفه المتشدد مما حدث في 30 يونيو 2013، واعتباره ما حدث انقلابًا عسكريًا على رئيس شرعي منتخب، وما زاد الأمر تعقيدًا قيام مفوضية الاتحاد بتجميد عضوية مصر[5]، فمنعت من حضور القمة السنوية، كما منعت من حضور القمة الأمريكية الأفريقية الأولى بواشنطن يناير 2014 .

وبذلك يمكن القول، أن العلاقات المصرية الأفريقية قد شهدت مرحلة غلب عليها مناخ من

1 Aladin-Abdel-Naby، Egypt In The World، Feb. 23، 2001 .
http: / /www.aucegypt.edu /gapp /cairoreview /pages /articleDetails.aspx?aid=222

2[1] أسامة الهتيمي، مرجع سابق .

3[2] محمد رجب، مصر وإفريقيا.. وحدة المصير المشترك والدبلوماسية الغائبة، أخبار الخليج، العدد 13237، 20 يونيه 2014

4[3] بلال عبد الله، الثورة والسياسة الخارجية المصرية .. الواقع والمحتمل!، معهد العربية للدراسات، 11 مارس 2014 .
/http: / /studies.alarabiya.net /future-scenarioes

5 تم تجميد مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد الافريقي يوم 5 يوليو 2013 عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي، وبعد عام ونيف تم إعادة مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد يوم 17 يونيه 2014 عقب حلف الرئيس السيسي لليمن الدستورية .

الحيادية والترقب، ثم سارت وفق منحنى هابط بلغ أدنى مستوياته مع نهاية حكم مرسي عقب 30 يونيو 2013 .

ومن ثم، يرى العديد من الخبراء أن هذه المرحلة قد اتسمت بالغموض والضبابية، حيث شكل تراجع حجم ودرجة التأثير المصري ضمن منظومة الجامعة العربية، وكذلك تعاملها غير الموفق مع دول القارة، فضلاً عن الوضع الاقتصادي المتردي، عوامل هامة أدت إلي تراجع دور ومكانة مصر من حيث المنظور الاستراتيجي[1] .

وعلى الجانب الاقتصادي، فلقد اندفع غالبية المستثمرين المصريين صوب الدول الأوربية وأهملوا القارة الأفريقية، وذلك بفعل التوجه السياسي للدولة، حيث كان إهمال التعاون الاقتصادي وخاصة مع دول الحوض في اطار مجاملة الرئيس مبارك .

أما علي الجانب العسكري، فيصعب القول أن هناك علاقات عسكرية تجمع بين مصر وأي من دول القارة أو حوض النيل باستثناء السودان، التي وقعت معها مصر اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون في مجال التدريب والتسليح في 15 يوليو 1976، ولم توقع اتفاقية مشابهة مع أي من دول الحوض[2]، ومن ثم كانت المحصلة الطبيعية لكل تلك العوامل مزيد من التجاهل من قبل هذه الدول لمصر وقيامها باستدراجنا لتوقيع اتفاقية إطارية دون النظر للاعتراضات المصرية، لتدخل بذلك السياسة الخارجية المصرية في أزمة كبيرة تحمل الكثير من التداعيات شديدة السلبية[3]، وهو ما سنعرض له لاحقًا .

---

1 محمود محمد حسن عبدى، قضية سد النهضة في ظل الواقع والعلاقات الصومالية المصرية/ الإثيوبية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 3 أبريل، 2016 .
/04 /http: / /mogadishucenter.com /2016

2 أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق .

3 السفير/ ابراهيم يسري، مرجع سابق .

المبحث الثاني

تطور العلاقات المصرية الإثيوبية

اتسمت العلاقات المصرية الإثيوبية عبر تاريخها وبصورة متناقضة بقدر متداخل من الوئام والخلاف معًا، حيث كان لمياه النيل وللقضايا الدينية دورًا كبيرًا في ذلك إلي جانب عوامل أخرى . ولقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الثنائية، عندما تحول الملك «أكسوميت إزانا» إلى المسيحية عام 330 م، وتم تعيين أسقف الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية من قبل البطريرك المصري وبرعاية الحكومة المصرية[1]، وهو الأمر الذي امتد حتى مع الفتح الإسلامي لمصر عام 640 م، حيث ظلت الكنيسة الإثيوبية تابعة للكنيسة المصرية، والتي كان لها دورًا فاعلاً في حل الكثير من الأزمات التي حدثت فيما بين البلدين[2] .

ولقد شهدت هذه العلاقات قدرًا من التوتر عام 1820 إبان حكم محمد علي، حيث برزت نيته وقتئذ لغزو الحبشة، إلا أنه أحجم عن ذلك خشية تحمل تضحيات كبيرة، وهو ما استشعره الأحباش فأقاموا دولة حاجزة بين نهر ستيت ـ أحد فروع عطبرة ـ والقلابات وذلك للحيلولة دون وصول المصريين إلي بلادهم[3] . وظل الصراع فيما بين البلدين قائمًا، وكثيرًا ما تخللته حروبًا بالوكالة على الحدود الشمالية أو الجنوبية الشرقية من إثيوبيا، حيث رفض الأحباش أن يكون لمصر نفوذًا وسيطرة علي الساحل الغربي للبحر الأحمر، وبلغ الصراع ذروته عام 1876، في معركة «جورا» بإريتريا، حيث هزم الإثيوبيون الجيش المصري هزيمة منكرة، كما ازدادت العلاقات سوءًا بسبب التوسعات المصرية في عهد الخديوي اسماعيل، والتي أعقبها بداية إغارة الأحباش علي الحدود المصرية[4] .

إلا أنه حدث قدر من التحسن للعلاقات في عهد الامبراطور «ميلنك الثاني»، عقب مساهمة مصر في إقامة أول نظام مصرفي حديث في الحبشة بإنشاء بنك الحبشة 1905، الذي قام بسك العملة وطبع الأوراق المالية والتبادل الحر للذهب، كما استجلب المدرسين من مصر للقيام بالعملية التعليمية، وأتبع ذلك انشاء قنصلية مصرية في اثيوبيا عام 1927[5]، وفي أعقاب ثورة 23 يوليو 1952 توثقت

1 ظل هذا الوضع قائمًا علي مدار أكثر من 16 قرنًا حتى عام 1959 .

2 Andrew Carlson، Op. Cit. .

3 علي ابراهيم عبده، مصر وأفريقيا في العصر الحديث، القاهرة، دار القلم، 1962، ص 131 .

4 Andrew Carlson، Op. Cit. .

5 انتوني سوريال عبد السيد، العلاقات المصرية الأثيوبية (1855 ـ 1935)، ج 1، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2003، ص 314

العلاقات بدرجة كبيرة، خاصة عقب زيارة الامبراطور «هيلا سيلاسي» للقاهرة 1959 ، حيث صرح الرئيس عبد الناصر: « إننا اليوم وقد صارت أمورنا بأيدينا، فقد وجب علينا أن نلقي أضواء علي الحبشة، وأن نوثق علاقات الإخاء والمودة بيننا وبين الشعب الذي تربطنا به أوثق الصلات من أبعد أعماق التاريخ[1] .

وفيما يخص قضية مياه النيل تحديدًا، يمكن القول أن التوتر الحادث بين البلدين يرجع تحديدًا إلي تلك الفترة، حيث انعكست العلاقات القوية وقتئذ بين إثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية سلبًا على العلاقات الإثيوبية المصرية، نظرًا لعداء الإدارة الأمريكية للسياسات القومية والاشتراكية التي كان يتبناها الرئيس عبد الناصر، فشرعت الولايات المتحدة في عمل دراسات مائية لحوض النيل لحساب إثيوبيا امتدت ما بين 1958 ـ 1965، وضعتها تحت تصرف الخبراء الإسرائيليين، الذين قاموا بعملية مسح جيولوجي للهضبة الإثيوبية لاقتراح إقامة عددًا من السدود على منابع النيل .

واستمرت إثيوبيا على ذات النهج المعادي لمصر خلال هذه الفترة، مع استمرارية التشكيك في الاتفاقيات السارية[2]، فساءت العلاقات بدرجة كبيرة وهو ما استوجبت تدخل البابا كيرلس، والذي كان لتدخله أثرًا واضحًا في عودة العلاقات الطبيعية[3]، بل وتحسنها عام 1963 في أعقاب تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، ومشاركة مصر الفاعلة فيها، وترحيبها بأن تكون أديس أبابا مقرًا لها . إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً حيث ساءت وتوترت العلاقات في عهد الرئيس أنور السادات، عقب وقوف مصر إلي جانب السودان في خلافه الحدودي مع إثيوبيا، وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك معها، وازدادت الأمور سوءًا مع رفض الرئيس السادات الحوار مع الوفد الإثيوبي الذي زار مصر في فبراير 1976، وتأكيده علي ضرورة استقلال الشعب الإرتيري، الذي كانت مصر تناصر قضيته، فضلاً عن وقوف مصر إلي جانب الصومال في حرب الأوجادين 1977، والذي أعقبه تهديد إثيوبيا بإقامة مشروعات تعوق وصول مياه النيل إلي مصر، وهو ما رفضه السادات وهدد بإعلان الحرب علي إثيوبيا حال حدوث ذلك[4] .

1 نورهان أشرف، العلاقات المصرية الإثيوبية بدأت بشراكة في عهد عبدالناصر.. وتوترت بعدما هدد السادات باستخدام القوة المسلحة للحفاظ على حقوق مصر المائية.. ومبارك أهملها بعد محاولة اغتياله.. ومرسى يبحث عن المصالح المشتركة، 28 مايو 2013 .
/http://www.youm7.com /story/2013/5/28

2 صفا شاكر إبراهيم محمد، مرجع سابق .

3 د. منى حسين عبيد، العلاقات المصرية الأثيوبية بعد التغيير، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، مج 26 (3)، 2015، ص ص 690 ـ 702، ص 693 .

4 سهام عز الدين جبريل، قراءة في تاريخ العلاقات المصرية الأثيوبية .
http: //almoqawma1.tripod.com /sehamgebreil.htm

ومع وصول الرئيس مبارك للسلطة 1981، شهدت العلاقات مرحلة جديدة خفت فيها الحدة، وبداية إنفراجة حملت قدرًا من التعاون والتفاهم في مختلف المجالات، حيث أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية وقتئذ، في مؤتمر القمة الإفريقية العشرين بأديس أبابا حرص مصر على عدم التدخل في الشئون الداخلية لإثيوبيا واحترام اختيارها السياسي، مؤكدًا علي أن إثيوبيا الموحدة القوية تعتبر أحد عوامل الاستقرار الرئيسة في القرن الأفريقي، كما قامت الدبلوماسية المصرية عام 1984 بجهود مكثفة بين السودان وإثيوبيا لإنهاء الخلافات المتعلقة بالمشكلة الإريترية، ثم في عام 1995 اتبعت سياسة أقرب إلى الحياد، فيما يخص الخلافات بين إثيوبيا والصومال حول إقليم أوجادين[1] .

إلا أن محاولة اغتيال الرئيس مبارك 1995 في أديس أبابا، أثناء مشاركته في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية، على يد مجموعة من المتطرفين الهاربين من مصر، كانت سببًا في تغير العلاقة بين البلدين وتدهورها، حيث تصاعدت عقب ذلك لهجة التصريحات الرسمية والإعلامية المتبادلة، ثم توقفت أعمال المجلس المصري الإثيوبي لفترة تجاوزت 17 عامًا، إلا أن العلاقات ظلت قائمة ومتطورة علي مستويات أخرى، بخلاف المستوي السياسي والدبلوماسي، فقد ارتبطت مصر بعلاقات اقتصادية جيدة مع إثيوبيا، حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية المصرية في إثيوبيا 72 مشروعًا برأسمال مصري وشراكة إثيوبية، وتنوعت هذه المشروعات في المجالات الاقتصادية والصناعية والعقارية[2] .

كما حدثت عدة تطورات إيجابية هامة فيما بين البلدين، كان أبرزها توقيع الإطار العام للتعاون عام 1993 ـ خلال زيارة « ميليس زيناوي» للقاهرة وقتئذ ـ ودعا هذا الإطار إلي عدم قصر أوجه التعاون بين الجانبين على النيل وفقط، بل يتم توسيعها لتشمل عدة مجالات اقتصادية واجتماعية أخرى، ثم توالت الزيارة والأنشطة الثنائية[3] .

إلا أن المطالبات والدعاوي الإثيوبية بشأن رفض الاتفاقيات السابقة لمياه النيل قد تجددت منذ بداية عقد التسعينات، ومن ثم شهدت العلاقات تصعيدًا جديدًا للخلافات، والتي بلغت ذروتها مع بداية القرن الـ 21 بفعل تدخل بعض القوى الخارجية[4] . كما كان للتطورات المتعاقبة في الملفين الصومالي والسوداني، دورًا كبيرًا في إحداث المزيد من التباعد، خاصة بعد التدخل الإثيوبي في الصومال بشكل غير مبرر، وعدم انسحاب القوات الإثيوبية فيما بعد، وهو ما دفع مصر إلي مطالبتها بالانسحاب

1 نورهان أشرف، مرجع سابق .

2الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية الأثيوبية، أكتوبر 2017 .

http: / /www.sis.gov.eg /section /1882 /1212?lang=ar.

3عادل ابراهيم، العلاقات المصرية ـ الاثيوبية .. تحليل لأبعادها المختلفة، الحلقة الثانية، 4 نوفمبر 2014 .

http: / /www.adelamer.com /vb /showthread.php?16915

4 صفا شاكر إبراهيم محمد، مرجع سابق .

والاصرار عليه، مع إظهار الإعلام والنخبة المصرية لقدر كبير من عدم الارتياح تجاه السياسة الإثيوبية في الصومال .

وفي أعقاب ثورة 25 يناير 2011، شهدت فترة حكم المجلس العسكري درجة من التسكين لهذه الخلافات عبر مجموعة من الخطوات الناعمة، كان أبرزها قيام عدد من وفود الدبلوماسية الشعبية بعدة رحلات في القارة الأفريقية، كان من أهمها زيارة إثيوبيا خلال الفترة من 29 أبريل ـ 2 مايو، والتي ضمت قيادات سياسية وحزبية وشباب ائتلاف الثورة وبعض مرشحي الرئاسة، والتقى الوفد مع رئيس مجلس النواب «أبادولا جيميدا»، والبطريرك الإثيوبي «باولس»، والرئيس الإثيوبي «جرما ولد جورجيس»، ثم رئيس الوزراء «ميليس زيناوى»، وصدرت العديد من التصريحات الايجابية من المسئولين الإثيوبيين، لعل أهمها كان لوزير الخارجية «هيلا مريام ديسالين»، الذي أكد في 4 مايو، أن بلاده قد وافقت على طلب الوفد بتأجيل تصديق البرلمان الإثيوبي على الاتفاقية الإطارية، حتى يتم انتخاب حكومة جديدة ورئيس جديد في مصر لإتاحة الوقت لدراسة الاتفاقية، وأيضًا وافقت على طلب السماح لفريق من الخبراء بفحص تأثيرات مشروع سد النهضة، حتى يطمئن المصريون أن المشروع لن يضرهم . كما أكد رئيس الوزراء الإثيوبي أيضًا خلال اجتماعه مع ذات الوفد، علي أنه إذا ثبت أن مشروع السد سيلحق أضرارًا بمصر والسودان سيجري تعديله، مشددًا على أن المشروع يهدف إلي توليد الطاقة الكهربائية فقط، ولن تستخدم المياه المحتجزة خلف السد في الزراعة[1] .

ونظرًا لتفكك وعدم استقرار الوضع الداخلي في مصر فترة حكم الإخوان، ونتيجة لغياب وضعف الدور المصري إفريقيًا، كانت الفرصة سانحة لإثيوبيا لاستغلال تلك الأوضاع لصالحها، ثم ازدادت العلاقات سوءًا لاسيما بعد الاجتماع الشهير للرئيس محمد مرسي، والذي أذيع علي الهواء بما يحمل من مقترحات عدائية صريحة ضد إثيوبيا ودول الحوض[2] . ومن ثم شهد هذا العام من حكم الاخوان تدهورًا للعلاقات، سرعان ما أعقبه قدر من التحسن في الاطار التفاوضي وبروز لهجة التعاون بشكل ملحوظ مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم2014 ، حيث نجحت السياسة المصرية في تحويل العلاقات المتوترة إلى علاقات تحمل قدرًا من التعاون والانتفاع . وتمثلت أولى الخطوات على هذا الطريق في «إعلان مالابو»، الذي وقع على هامش القمة الأفريقية المنعقدة في غينيا الاستوائية 28 يونيو 2014[3]، والذي أرسى مجموعة من التعهدات، كان أبـرزها :

1عادل ابراهيم، مرجع سابق .

2عقد هـذا الاجتماع يوم 3 يونيه 2013 .

3السعيد عاطف احمد خضر، أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه اثيوبيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل، مشاريع بحثية، 9 أكتوبر 2016 .

http: //democraticac.de /?p=38316

1. احترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الاضرار .
2. أولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المالية لسد الطلب المتزايد على المياه .
3. احترام مبادئ القانون الدولي .
4. الاستئناف الفوري لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة، بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل المشروع.
5. تلتزم الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على مصر .
6. تلتزم الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، والذى يأخذ احتياجاتها التنموية وتطلعات شعبها بعين الاعتبار .
7. تلتزم الدولتان بالعمل في اطار اللجنة الثلاثية بحسن النية وفى اطار التوافق .
8. البدء الفوري في تنفيذ هذا البيان بروح من التعاون والنوايا الصادقة[1].

وقد أكد الرئيس السيسي في كلمته أمام البرلمان الإثيوبي علي هذه المبادئ بقوله : « فكما أن لبلدكم الشقيق الحق في التنمية وفى استغلال موارده لرفع مستوى معيشة أبنائه، فإن لإخوتكم المصريين أيضًا الحق ليس فقط في التنمية ولكن في الحياة ذاتها وفى العيش بأمان على ضفاف نهر النيل، الذى أسسوا حوله حضارة امتدت منذ آلاف السنين ودون انقطاع»[2] .

كما أسفر اجتماع الخرطوم في أغسطس 2014، عن التوصل إلى اقرار كل من: مصر والسودان وإثيوبيا لخريطة طريق لتنفيذ توصيات اللجنة الدولية لتقييم سد النهضة يبدأ تنفيذها في الأسبوع الأول من سبتمبر وتنتهى في مارس 2015، والتي بموجبها يتم إنشاء لجنة ثلاثية تحت اسم « اللجنة الوطنية للدول الثلاث» تقوم بالإشراف على الدراسات الفنية الخاصة بالسد، والتي حددتها توصيات اللجنة الدولية في مايو 2013 . وفي تطور يعد الأقوى والأخطر علي الاطلاق، تم في 23 مارس 2015 التوقيع الثلاثي لمصر والسودان وإثيوبيا على «وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة»، والذي ساهم في تلك الآونة في تنقية كثير من أجواء العلاقات المصرية الإثيوبية، رغم تباين الآراء والتصورات حول تقييمه ما بين مؤيد ومعارض . حيث تناول المعارضون الكثير من المخاوف، كان أبرزها : أن الإعلان تضمن اعترافًا صريحًا بالسد من جانب دول المصب، وهو ما يكفل لإثيوبيا عدم الالتزام بشرط الإخطار المسبق، ويزيل الحرج عن مؤسسات التمويل لتدفق التمويل للسد،

1 عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة .. التحديات والخيارات، السياسة الدولية، 10 يناير 2016 .
http://www.siyassa.org.eg/News/7635.aspx

2 علاء ثابت ، مصر وإفريقيا : اكتمال تصحيح المسار، شبكة فراس الإعلامية، 24 يونيه 2017 .
http: / /www.fpnp.net /ar /?Action=PrintNews&ID=93478

فضلاً عن التأكيد علي الهدف التنموي للسد وعدم الاقتصار على توليد الكهرباء فقط كما أعلنت من قبل، واستغلال مياه البحيرة المتكونة أمام السد في الزراعة، بالإضافة إلى أن تأكيد مبدأ سيادة الدول سيكون ذريعة من قبل أثيوبيا لممارسة حريتها المطلقة في هذا الشأن، وخاصة أن النص علي «الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن» جاء غامضًا، وفضلاً علي كل ما تقدم، فإن غياب آلية للتحكيم والاقتصار على الآليات السياسية لتسوية المنازعات سيكون بالفعل في صالح إثيوبيا، التي أصرت على عدم تضمين الوثيقة كلمة «إلـزام»، واستبدالها بكلمة «احـترام»، يكشف عن النوايا الأثيوبية غير الإيجابية[1] . وبينما رأى الخبراء والسياسيون المؤيدون للإعلان، أنه خطوة نحو خلق بيئة يمكن أن تتفهم فيها الدول الثلاث احتياجات بعضها البعض، رأى الآخرون أنها «خطوة فاشلة في وقت غير مريح»، ليس فقط لكونه يضر بحصة مصر ولكن أيضًا لأنه يشتمل علي معظم ما سبق رفضه في اتفاق «عنتيبي»، فضلاً عن كون التوقيع على هذا الإعلان يعد قبولاً فعليًا ببناء السـد[2] .

ورغم أية خلافات، فإن الواقع يشير إلي أن التوقيع علي هذا الاتفاق شكل مخرجًا مهمًا من تلك الحالة الخطيرة التي كانت ستدخلها المنطقة حال تصاعد الخلاف وقتئذ، بما كان سيؤدي إليه من تأجيج للصراعات في منطقة القرن الأفريقي[3] . إلا أنه وفي 20 فبراير 2016، فجرت إثيوبيا أزمة جديدة وخطيرة لم تكن متوقعة، حيث بدأت بالتلويح بعدم الالتزام باتفاق الخرطوم، وخاصة قرارات اللجنة الفنية التي شكلت لدراسة أثر السد على مصر، حيث صرح «موتوما مكاسا» وزير الري والمياه والكهرباء الإثيوبي : « أن قرارات اللجنة الفنية ليست ملزمة لإثيوبيا، وأن العمل مستمر للانتهاء من بناء السد، وأنه من حق إثيوبيا بناء السد على أراضيها»، وهو ما أشعل النزاع من جديد بين البلدين، والذي قد يتطور ويتجه صوب العمل العسكري[4] .

وعلي جانب آخر وفيما يخص التعاون الاقتصادي، وقعت مصر وإثيوبيا بالفعل أكثر من 30 مذكرة

1 د. محمد سالمان طايع، إعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماسية المياه المصرية، السياسة الدولية، 5 أبريل 2015 .
http: //www.siyassa.org.eg /News /5251.aspx

2 Federica Ibrahim، Egyptian Diplomacy And The Ethiopian Renaissance Dam، 23rd March 2015 .
https: //www.academia.edu /27716965 /Egyptian_Diplomacy_and_The_Ethiopian_Renaissance_dam

3 Salman M. Salman، The Declaration Of Principles On The Grand Ethiopian Renaissance Dam: An Analytical Overview، In: Z. Yihdego (et. al) (eds.)، Ethiopian Yearbook Of International Law، 2016، PP 203-221 .

4 السفير/ إبراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات رافال الفرنسية قد تغير المعادلات، 1 فبراير 2017 .
http: //www.raialyoum.com /?p=613927

تفاهم واتفاقية منذ بدء العلاقات، كان في مقدمتها : تسيير خطوط جوية منتظمة عام 1952، واتفاق التجارة عام 1959، واتفاق التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي والفني عام 1976، واتفاق بين البنك المركزي المصري والبنك الأهلي الإثيوبي عام 1976، ومعاهدة لتسوية المنازعات عام 1986، فضلاً عن العشرات من اتفاقات التعاون في مجالات الثقافة والفنون والتعليم والصحة والسياحة وغيرها . كما بلغ إجمالي المشروعات المصرية في إثيوبيا منذ عام 1992 وحتي الآن نحو 58 مشروعًا، باستثمارات بلغت 35 مليار دولار، كان أبرزها مشروعات صناعة كابلات الكهرباء وموتورات الري ومواسير المياه، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو المليار دولار سنويًا، حيث ارتفعت الصادرات الإثيوبية لمصر إلى نحو 400 مليون دولار، والتي تمثلت في اللحوم المبردة، والأبقار الحية، وبلغت واردات إثيوبيا من مصر نحو 200 مليون دولار . ولقد أعلن خلال اجتماعات مجلس الأعمال المصري الإثيوبي عن أن البلدين يعملان معًا على تنمية وزيادة تلك العلاقات لتصل إلى 500 مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة[1] .

وختامًا يمكن القول، أن تراكم النزاعات الصغيرة والتوترات السياسية التي لم تكن محلاً للحل منذ محاولة اغتيال مبارك، فضلاً عن انعدام الثقة المتبادلة فيما بين النظامين والشعبين أدى إلى فشل كافة الآليات الدبلوماسية في ضبط العلاقات واستعادة التفاهم المشترك[2]، حتى وصلت إلي مرحلة صعبة تستوجب بل وتحتم ضرورة دعم وتقوية هذه العلاقات بجوانبها المختلفة، لما ينطوي على ذلك من منافع متبادلة ستسكون أساسًا صلبًا لإقامة شبكة كبيرة من المصالح في جميع المجالات[3] .

1 إحسان مرسي محمد، التعاون الاقتصادي مع إثيوبيا يحمي حصتنا المائية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد 649، مايو 2013 .

2 Federica Ibrahim، Op. Cit. .

3 د. محمود أبو العينين أستاذ العلوم السياسية بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، في : محمد رجب، مرجع سابق .

المبحث الثالث

مشكلة سد النهضة وأبعادها المختلفة

أقدمت إثيوبيا ممثلة في رئيس وزراءها الراحل «ميليس زيناوي» على الشروع في بناء سد النهضة في الثاني من أبريل 2011، وذلك بإعلان أحادي الجانب ودون التشاور، مستغلة تلك الفترة الحرجة التي كانت فيها مصر منشغلة بإعادة بناء نظامها السياسي عقب الثورة، فاعترضت مصر علي ذلك منذ اللحظة الأولى[1]، فتشكلت لجنة ثلاثية ضمت مصر والسودان وإثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين، للنظر في الأضرار المحتملة للسد على مصر والسودان، لكن إثيوبيا استمرت في أعمال البنية التحتية، وقامت بتحويل مجري النيل الأزرق للبدء الإنشاء دون انتظار لتقرير تلك اللجنة، وهو ما أثار قلق الرأي العام المصري من أن يحجب هذا السد عن المصريين مياه النهر الذي قامت عليه حضارتهم منذ فجر التاريخ، والتي تعد حقًا تاريخيًا مكتسبًا وفقًا لقواعد القانون الدولي[2] .

ويعتبر هذا السد الذي يبعد نحو 20 ميلاً عن الحدود السودانية الأكبر والأضخم، مقارنة بكافة مشروعات السدود الأخرى التي كانت مطروحة للدراسة والتنفيذ منذ ستينات القرن الماضي، حيث يتم بناؤه وفقًا للموقع المقترح من قِبل أحد المكاتب الأمريكية، ويصل ارتفاعه إلى 145 مترًا، ويستوعب خزانه 74 مليار م^3 (وهو ما يعادل مرة ونصف حجم الإيراد السنوي للنيل الأزرق)، بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 6000 ميجا وات، وبتكلفة تقدر بحوالي 4.8 مليار دولار[3] . ولقد صاحب بناء هذا السد زخمًا سياسيًا وردود فعل إعلامية وشعبية واسعة، كما تباينت مواقف الدول الأطراف حوله، وتعددت الرؤى والتحليلات حول فائدته وأضراره من دولة لأخرى[4]، حيث رأت إثيوبيا أنها صاحبة حق في تطوير أية مشروعات لتخزين المياه عبر خططٍ لبناء عددًا من السدود على

1 فيصل حسن الشيخ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي علي ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي، دراسات أفريقية، العدد 56، 2016، ص ص 7 ـ 49، ص 31 .

2 دينا شيرين محمد شفيق ابراهيم، السياسة الخارجية المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبي، المركز الديمقراطي العربي . http://democraticac.de/?p=25121

3 للمزيد عن مواصفات السد أنظر :

حيدر يوسف، سد النهضة : إثيوبيا ـ السودان ـ مصر، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، العدد 5، 2016، ص ص 171 ـ 200 .

4 (4) د. عمر عبد الفتاح، أزمة سد النهضة الرؤية الإثيوبية، قراءات ثقافية، العدد 19، يناير ـ مارس 2014، ص ص 98 ـ 109، ص 98 .

النيل الأزرق[1]، كما وصفت حكومتها السد بكونه «مبادة استراتيجية هامة»، وأن الهدف الرئيس منه هو توليد الكهرباء، حتى تتمكن من تغطية الاحتياجات الداخلية من الطاقة بشكل كامل، فضلاً علي أن الاقتصاد الوطني سوف يزيد معدل نموه بنسبة إضافية 4 ٪، وهو ما سيوفر حافزًا للتنمية المتبادلة والترابط والمساعدة على إيجاد سلام دائم بين بلدان المنطقة، كما أنه سيعمل علي تنظيم وضمان استمرارية تدفق المياه طوال العام، ومنع حدوث الفيضانات في دولتي المصب، وسيعيد جزء كبير من الطمي والترسب للتربة، ويحد من فقدان التبخر بما يصل إلى 4 مليارات م[3] سنويًا بما يعود بالنفع علي دولتي المصب[2] .

ومن ثم تنصلت إثيوبيا من كل الاتفاقيات التاريخية المثبتة للحق المصري ولحصة مصر من النهر، بدعوى أن قوى الاستعمار ـ بريطانيا وإيطاليا ـ هي التي أبرمتها خلال فترة الاستعمار أو الوصاية[3]، كما جرى حشد الشعب الإثيوبي من جانب وسائل الإعلام وإقناعه بأن مشروع السد يعد مشروعًا قوميًا سوف ينقل بلدهم الفقير إلى مصاف الدول النامية، في اطار حملة تعبئة غير مسبوقة، تروج لارتفاع معدلات التنمية حال اكتمال البناء، وهو ما شكل تحديًا كبيرًا أمام المفاوض المصري في مواجهة مفاوض يحظى بدعم شعبي كبير[4] .

وعلي الجانب المصري، أدانت مصر هذا العمل وشددت علي أن إثيوبيا قد شرعت في البناء دون إخطار الدول الأخرى التي قد يتأثر أمنها المائي من جراء ذلك، كما أظهرت قلقها البالغ لتأثير السد على موارد مصر من المياه، وآثاره على البيئة والأمن (حال وقوع زلزال أو هجوم إرهابي)، فضلاً عن تأثيره على توليد الكهرباء بواسطة السد العالي[5] . إلا أنه تحت ضغط الواقع وتحدياته اضطرت

---

1 Simon Mason، From Conflict To Cooperation In The Nile Basin، Zurich: Swiss Federal Institute For Technology، 2004، PP 190 –191 .

2 Ventures Africa، The Grand Ethiopian Renaissance Dam – A Symbol Of Regional Integration، March 4، 2014
http: / /venturesafrica.com /the-grand-ethiopian-renaissance-dam-a-symbol-of-regional-integration /

3 د. عادل عامر، حلم الدور الاقليمي والزعامة الافريقية وسد النهضة، وكالة أنباء العمال العرب، 20 ديسمبر 2015 .
http: / /www.omalarab.org /index.php /2012-06-10-02-28-41 /10597

4 محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجًا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1 فبراير 2016 .
/http: / /www.eipss-eg.org

5 Ethiopian Dam Crisis: Agreement Reached Between Egypt، Ethiopia And Sudan، Op. Cit. .

مصر في مارس 2015 إلي توقيع إعلان المبادئ الخاص بالسد مع إثيوبيا والسودان[1]، رغم أنه لم يرد به النص علي كلمة «حقوق مصر المكتسبة»، ثم قبلت كل من إثيوبيا والسودان تلك التقارير الفنية الصادرة عن مكتبين استشاريين فرنسيين ورفضتها مصر، والتي تقول بأنه لا ضرر على مصر أو السودان حال انهيار السـد .

ولقد كانت حجة إثيوبيا في بناء السد منفردة أن مصر لم تستشر أي دولة عندما قامت ببناء السد العالي، وأنها وفقًا لاتفاقية 1959 تسيطر مع السودان على 90٪ من مياه النيل، وهي قسمة غير عادلة[2]، إلا أن مصر استندت في تمسكها بحصتها المائية المقررة في الاتفاقيات التاريخية، إلى كونها الأكثر اعتمادًا على مياه النيل، وأن دول المنبع هي دول تتميز بالوفرة المائية، كما أن ما يسقط من مياه الأمطار على دول الحوض يزيد على 1600 مليار م^3 سنويًا، لا يصل منها إلي خزان أسوان في المتوسط سوى 84 مليارًا م^3 فقط، يتم تقاسمها بين مصر والسودان، في حين تفقد باقي الكمية عبر البخر أو في منطقة المستنقعات جنوب السودان[3] .

ولقد عملت مصر وفق استراتيجية علمية لمواجهة ذلك، فاقترحت عددًا من الاستراتيجيات والاجراءات والسياسات للإدارة المائية، للتخفيف من حدة المخاطر المتوقعة من هذا السد، إلا أن الخبراء يتوقعون أن يصل العجز المتوقع أثناء فترة ملء خزان السد إلي ما بين15 و19 مليار م^3،كما أوضحوا أثر ذلك بالقول كمثال: أن النقص في المياه بمعدل 4 مليار م^3، من شأنه تبوير نحو مليون فدان من الأراضي الزراعية، وتشريد مليوني أسرة ريفية، ونقص في إنتاج الطاقة الكهربية من السد العالي في حدود40 ٪، فضلاً عن نقص الإنتاج الزراعي بمعدل12 ٪، وتكبد الدولة لمليارات من الدولارات لتوفير مواد غذائية، ولتحلية مياه البحر، وزيادة ملوحة التربة، والعجز في تشغيل محطات مياه الشرب نتيجة انخفاض المناسيب، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الأضرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4] . ولعل الأمر الأهم والأكثر خطورة يتمثل في غرق أجزاء كبيرة من دولتي المصب حال انهيار السد، حيث أكد بعض الخبراء على عدم ملائمة الأراضي الإثيوبية لمثل هذا المشروع العملاق، من حيث الحجم والمساحة التخزينية[5] .

1 وافق السودان علي مشروع السد وقبل به مخالفة للموقف المصري وبصورة شكلت طعنة لمصر .. وللاطلاع علي النص الكامل للإعلان أنظر: مجلة المستقبل العربي، مج 38، العدد 435، مايو 2015، ص ص 193 ـ 196 .

2 د. الطيب زين العابدين، مصر في حسابات السياسة الخارجية السودانية، مركز الجزيرة للدراسات، 30 مايو 2017 .

3 د. راوية توفيق، مرجع سابق .

4 Walaa Y. El-Nashar & Ahmed H. Elyamany، Op. Cit.، PP 2-6 .

5 السعيد عاطف أحمد خضر، مرجع سابق .. وللمزيد حول أخطار السد علي مصر أنظر : عمر عبد البديع، سد النهضة بين سيناريو المؤامرة وجدوى التنمية، البيـان، عدد 313، 2013، ص ص 69 ـ 71 .

في الوقت الذي أوضح فيه تقرير صادر عن خبراء مجموعة حوض النيل بجامعة القاهرة، أن سد النهضة مبالغ في حجمه وارتفاعه، كما أن كفاءته في توليد الكهرباء متدنية ولا تبرر هذا الحجم، وإيراداته المالية من بيع الكهرباء قد لا تغطي تكاليفه، بما يشير إلي أن الهدف من وراء بناء السد هو تحكم إثيوبيا في مياه النيل، وتدعيم قدرتها علي تنفيذ سلسلة السدود الأخرى المزمع إنشاءها علي النيل الأزرق ونهري السوباط وعطبرة[1]، كما أضاف د. سلامة عبد الهادي الخبير المائي، أن النيل الأزرق الذي تقيم عليه إثيوبيا السدود الأربعة هو مصدر 90 ٪ من المياه الواردة لمصر، وأن إثيوبيا لا تحتاج إلى مياه فنصيبها من المياه يبلغ 950 مليار م3 سنويًا، ونصيب الفرد فيها يعادل 20 ضعفًا لنصيب المواطن المصري، كما أنها لا تعاني من أزمة طاقة، ومن ثم فهدفها الرئيس من بناء هذا السد هو تنفيذ مخططات إسرائيلية لتجويع مصر وتركيعها اقتصاديًا وإشاعة الفوضى داخلها، كما تساءل طالما أن إثيوبيا بها 12 نهرًا فلماذا تصر على إقامة سد النهضة على النيل الأزرق تحديدًا[2] .

وعلي الجانب المصري، وصلت مصر الى مرحلة حرجة تفرض فيها كمية المياه محددات على نموها الاقتصادي، فحصة الفرد من المياه تنخفض بصورة مستمرة، فالنسبة الحالية تقدر بأقل من 800 م3 للفرد/ العام، وهو رقم يوازى حد الفقر المائي للدولة وفقًا للمعايير الدولية، ومرشح أن ينخفض إلى 500 م3 للفرد/ العام بحلول عام 2025[3] .ووفقًا لخطة تنمية استخدامات الموارد المائية، فإن حاجة مصر من المياه يبلغ 63 مليار م3 لتلبية الاحتياجات المتصاعدة للاستخدام الصناعي والزراعي، بينما ترى بعض التقارير الأقل تفاؤلاً أن تلك الاحتياجات تتراوح ما بين 70 و75 مليار م3، إذا ما استمرت مصر في خططها لاستصلاح الأراضي، وهو ما دفع بعض المسئولين المصريين إلى القول : إن بناء هذا السد هو بمثابة «إعلان حرب»[4]، حيث اصبح الخوف أو الهاجس المصري من أية تغيرات في مسار نهر النيل حقيقة واقعة من خلال بناء هذا السد، الذي لا تعرف علي وجه الدقة آثاره الكاملة علي دولتي المصب، باستثناء فقدان ما يقرب من 19 مليار م3 من المياه سنويًا خلال فترة ملء الخزان[5] .

ومن الناحية القانونية، حدد القانون الدولي موقفة من ذلك وفقًا لمعاهدة «فيينا 1969»، التي تنص على أن : «المعاهدات الدولية يجب أن تحترم، ولا يمكن تعديلها أو إلغاءها إلا بموافقة الطرفين»، كما

1 عماد حمدي، مرجع سابق .
2 السفير/ ابراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات رافال الفرنسية قد تغير المعادلات، مرجع سابق .
3 د. محمد سالمان طايع، العجز القادم : رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، مرجع سابق، ص58 .
4 Philip Rossetti، Water Security And The Nile Basin، Mar 18، 2015 .
/https: / /www.americansecurityproject.org /water-security-and-the-nile-basin
5 Dalia Abdelhady (et. al)، Op. Cit.، P 75 .

ينص القانون الدولي على أن : «الاتفاقيات دائمة مستمرة، إلا إذا كانت مؤقتة»، والاتفاقيات المصرية الإثيوبية كلها دائمة وغير محددة بمدة زمنية، ومن ثم فإن الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر في مياه النيل، يعززها ويدعمها القانون الدولي والمبادئ القانونية المستقرة، التي لا جدال عليها ولا محيص عنها، وفي مقدمتها ثلاثة مبادئ أساسية، وهي :

1 . مبدأ عدم الإضرار .

2 . مبدأ الاستخدام العادل والمعقول لمياه الأنهار .

3 . مبدأ الطبيعة العينية للمعاهدات الخاصة بالأنهار الدولية .

وفي ضوء هذه المبادئ القانونية المستقرة فإن مصر تتمتع بحقوق تاريخية مكتسبة ثابتة ومؤكدة بقواعد قانونية وفقهية ومدعمة بأحكام القضاء الدولي، مورست بصورة مستمرة ومستقرة علي مدار آلاف السنين دون مانع أو حائل أو اعتراض، وبالتالي تتوافر الشروط المؤكدة على تلك الحقوق[1] . ولعل تلك القواعد والمبادئ هي التي تجاهلتها إثيوبيا كلية، خاصة قاعدتي عدم الضرر والإخطار المسبق، فضلاً عن إنكارها لكافة الاتفاقيات الدولية التي أقرت هذه الحقوق لمصر، بحجة أن هذه الاتفاقيات تمت في ظل الاستعمار، وأنها غير ملتزمة باتفاقيات لم تشارك فيها، وبذلك تهدم القواعد القانونية التي قام عليها

المجتمع الدولي، ومنها قاعدة التوارث الدولي للحدود والأوضاع الإقليمية[2] .

ولقد لجأت مصر حيال ذلك إلي الخيار التفاوضي، وتم تشكيل لجنة ثلاثية دولية لتقييم الدراسات الإثيوبية للسد، انتهت بتقرير نهائي في مايو 2013 أوصى بإعادة واستكمال الدراسات الإنشائية والهيدرولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية . ثم توقفت أعمال تلك اللجنة عقب المؤتمر الإعلامي للرئيس الأسبق مرسي ونخبته السياسية، غير أنها عندما استؤنفت مرة ثانية، لم تلبث أن توقفت مجددًا في يناير 2014 بسبب عدم موافقة إثيوبيا علي طلب مصر بضرورة وجود خبراء دوليين ضمن اللجنة المشرفة علي الدراسات لضمان الحيادية . عندئذ تصاعدت حدة وتحدي رد الفعل الإثيوبي، بالإعلان الصريح : «أن بناء السد لن يتوقف تحت أي ظرف، وأن المشروع بدأ ليكتمل»، ثم تصعيد الموقف بالإعلان عن تصديق البرلمان الإثيوبي بالإجماع على اتفاقية «عنتيبي» وذلك في 13 يونيو 2013[3] .

1 بسمة عبداللطيف، بدائل الخروج من أزمة المياه : رؤية قانونية وسياسية، النهضة، مج 15، العدد الثاني، ابريل 2014، ص ص 101 ـ 106، ص 101 .

2 عمر عبد الفتاح، أزمة سد النهضة .. الرؤية الإثيوبية، قراءات أفريقية، العدد 19، أغسطس 2014، ص ص 98 ـ 109 .

3 سمر إبراهيم محمد، السياسة المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبي، مجلة الاستقلال، العدد 3، 4، يوليو 2016، ص ص 108 ـ 160

ومن ثم، وصلت المحادثات حول سد النهضة إلي مرحلة حرجة بإصرار الحكومة الإثيوبية علي مواصلة البناء دون انتظار لنتائج الدراسات الفنية، وبطريقة بدت لكثير من مراكز البحوث وبيوت الخبرة أنها تعبر عن رغبة إثيوبيا في التحكم بمياه النيل كمدخل لإشعال الصراعات بين دول الحوض[1]، وهو ما حذر منه د. هانئ رسلان[2] من استمرار إثيوبيا في بناء السد لفرضه كحقيقة وأمر واقع، ثم يستخدم فيما بعد لمنح الشرعية لكافة السدود التي تعتزم بناءها على النيل الأزرق، مؤكدًا علي أن التوجه المصري كان ضعيفًا منذ بدء المفاوضات، وظل يركز طوال الوقت على عامل وحيد وهو المجاملات والأحاديث الودية عن النفع المشترك والمصالح التاريخية، وهو أمر لا قيمة له في العلاقات الدولية ما لم يكن مصحوبًا بحوافز أو أوراق للضغط، كما رأى أن مصر قد حرقت كل فرص التحرك في منطقة القرن الأفريقي سعيًا وراء إرضاء الجانب الإثيوبي، وهو ما يعبر ـ من منظوره ـ عن سياسة ساذجة تقود إلي نتائج سلبية، لأن إثيوبيا تستغل مثل هذه الاجتماعات لإظهار أنها دولة متعاونة وأن مصر على علم بكافة التفاصيل، وهو ما يضفي علي السد الشرعية المطلوبة في المحافل الإقليمية والدولية، ويمكن توظيفه لصالح السدود التالية[3] .

1 (4) ضياء الدين القوصي، معادلة مراوغة : دوافع اثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013 .

2 ( ) رئيس وحدة دراسات السودان بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

3 (1) أسماء نصار، هاني رسلان : مصر حرقت فرص الضغط في ملف سد النهضة وتطييب الخاطر لن يجدى، اليوم السابع، 9 نوفمبر 2015 .

المبحث الرابع

دور بعض القوي الدولية والإقليمية في مشكلة سد النهضة

لا جدال أن القوى الخارجية، لاسيما الكبرى منها تلعب دورًا فاعلاً ومؤثرًا في تفاعلات النظم الإقليمية المختلفة، وذلك عبر التأثير علي طبيعة وأنماط التفاعلات الداخلية لتلك النظم، ويتجلى مثل هذا الدور في جوانب ثلاث : إما لعب دور منشأ للتفاعلات (صراعات أم تعاون)، أو دور محفز للتفاعلات، أو لعب الدورين معًا[1] .

ولعل المحلل للخريطة الجيوستراتيجية لمنطقة حوض النيل يتبين بوضوح وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في بيئة الصراعات التي تموج بها هذه المنطقة، الجاذبة للتدخل الدولي عبر قوى عديدة[2]، حيث تتكالب القوى الدولية والإقليمية على منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات العظمى : كالولايات المتحدة، وأوروبا، والصين، وتركيا، وإيران، والسعودية، والإمارات، وقطر وغيرها، وتتعدد أهداف كل منها ما بين رغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية، أو تعزيزًا لوجودها السياسي والاستراتيجي، أو تعظيمًا لفرصها الاستثمارية خاصة في مجالي الزراعة والطاقة والتعدين، فضلاً عن ارتباط ذلك في كثير من الأحيان ارتباطًا وثيقًا بالأهداف الحيوية للسياسة الخارجية لتلك الدول[3] . ومع إضافة خريطة الوجود العسكري المباشر وغير المباشر في هذه المنطقة، كتأجير القواعد العسكرية والتجارية، يظهر جليًا حجم التحدي أمام السياسة المصرية، حيث توجد في جيبوتي قاعدة عسكرية أمريكية وأخرى فرنسية، وقواعد تجارية يابانية وصينية، بالإضافة إلى السعودية، وفي إريتريا توجد قاعدة إماراتية وفي الصومال، فضلاً عن القاعدة التركية في الصومال والأخرى المزمع بناءها في جزيرة سواكن السودانية[4] .

1 (2) صفا شاكر إبراهيم محمد، مرجع سابق .

2 (3) د. جوزيف رامز أمين، المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه نهر النيل، آفاق أفريقية، المجلد العاشر، العدد 36، 2012، ص ص 11 ـ 18، ص 16 .

3 () Claudia J. Carr، At Stake With River Basin Development In Eastern Africa A Policy Crossroads، In: River Basin Development And Human Rights In Eastern Africa – A Policy Crossroads، University Of California، Berkeley Berkeley، CA، USA، 2017، PP 1-21 .

4 (1) د. أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة الخارجية المصرية.. بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 27 مارس 2017 .
http: / /acpss.ahram.org.eg /News /16265.aspx

ونستعرض هنا لأهم القوي الاقليمية والدولية، وفقًا لدرجة انخراطها وتأثيرها علي مشكلة سد النهضة، وذلك كالتالي :

1. إسرائيل :

إن الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل قديمة وممتدة، حيث ترجع جذورها إلى تلك الفكرة التي تقدم بها «تيودور هيرتزل»، مؤسس الصهيونية عام 1903، إلى الحكومة البريطانية للحصول على جزء من مياه النيل وتحويلها إلى صحراء النقب عبر سيناء[1]، وهو ما أكد عليه «ديفيد بن جوريون»[2] بقوله : «إن اليهود يخوضون معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، فإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نبقى في فلسطين»[3] .

كما برز الطموح الإسرائيلي في مياه النيل كأحد نتائج معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية 1979، حيث تبلورت عدد من المطالب والمشروعات الإسرائيلية الرامية إلي سحب مياه النيل وتوصيلها للنقب، وكان الرفض المصري[4] لذلك دافعًا لإسرائيل لممارسة عدة أشكال من الضغوط الدولية والدعائية، كاتهام مصر بتبديد جزء كبير من حصتها من المياه ما بين 8 ـ 10 مليار م3، وإبراز أن هناك موقفًا شاذًا يتمثل في تحكم وسيطرة دولة المصب وليس دولة المنبع[5]، ولقد زاد من أهمية عامل المياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بروز حالة متصاعدة من الشح المائي تعانى منها إسرائيل منذ عام 2000، وهو ما دفعها إلى العمل نحو تطويق السياسة المصرية في دائرتها النيلية، بهدف الحصول على نصيب من تلك المياه، أو استخدام المياه كورقة ضغط ضد مصر والسودان([6]) .

وتتعدد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة الأفريقية، والتي يمكن حصرها في الآتي :

1 د. طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل وتداعياته علي علاقات مصر المائية، 21 مارس 2013 .
https://www.facebook.com/notes/A9/386128178161671

2أول رئيس لوزراء اسرائيل بعد 1948 .

3ازدهار معتوق، الرؤية الصهيونية للسيطرة على المصادر المائية، الوحدة الإسلامية، السنة الثالثة عشر ـ العدد 147، مارس 2014 .
http://www.wahdaislamyia.org/issues/147/izmaatook.htm

4استند الرفض المصري لتلك المشروعات الاسرائيلية إلى أسباب عملية تتعلق بتزايد الاحتياجات المصرية المستمرة من المياه، وكون مياه النيل هي لدول حوض النيل ولا يجوز توصيلها لأي بلد خارج الحوض، كما أن إسرائيل ليس لديها عجز في المياه، ونصيب الفرد بها من المياه يساوي، إن لم يكن يزيد، نصيب الفرد في مصر .

5للمزيد أنظر : نائل عيسي جودة شقلية، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقي وأثرها علي الأمن القومي العربي 1991 ـ 2011، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر فرع غزة، 2013 .

6 د. محمد سلمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007، ص 372

1. كسر العزلة الدولية وكسب قواعد للتأييد والمساندة لاكتساب نوعًا من الشرعية السياسية دوليًا .

2. كسب تأييد الدول الأفريقية من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما سيجعلها وسيطًا مقبولاً لإيجاد حل سلمي للصراع .

3. تحقيق أهداف عقيدية توراتية بتقديم إسرائيل علي أنها دولة نموذج لـ «شعب الله المختار» .

4. السعي لتحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي عبر تأمين كيان الدولة العبرية وضمان هجرة اليهود الأفارقة إليها، وتأمين موارد المياه والحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة.

5. بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية، عبر مبدأ « شد الأطراف»، بالتركيز علي دول بعينها كالسنغال، وإثيوبيا، والكونغو الديمقراطية[1] .

ولتحقيق هذه الأهداف فإن إسرائيل تتبع استراتيجيتين مستمرتين ومتزامنتين، وهما :

1. استراتيجية الدور المباشر، عبر المشروعات الإسرائيلية .

2. استراتيجية الدور غير المباشر، عبر "محاصرة" السياسة المصرية وتطويقها إقليميًا وشد أطرافها سياسيًا واستراتيجيًا لإضعافها جيوبولتيكيًا[2] .

حيث تعتبر إسرائيل تلك القارة مسرحًا استراتيجيًا لإدارة صراعاتها مع الدول العربية وخاصة مصر، وهو ما عبر عنه "دان أفني"[3]، في ستينيات القرن الماضي، بأن الصراع في أفريقيا "معركة حياة أو موت بالنسبة لنا"[4] . ومن ثم وظفت إسرائيل عددًا من الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لتقوية علاقاتها بالدول الأفريقية وفي مقدمتها إثيوبيا، فقامت بإرسال المبعوثين والخبراء في كافة المجالات وخاصة المجال الأمني والعسكري[5]، فضلاً عن الأنشطة الاستخباراتية، كما وقعت معها على العديد من صفقات السلاح بشروط ميسرة، وقدمت لها الخدمات في مجال التدريب عبر

١ (2) د. حمدي عبد الرحمن، الاختراق الاسرائيلي لأفريقيا، مجلة السياسة الدولية،13 ديسمبر 2015 .
http: / /www.siyassa.org.eg /News /7590.aspx

2 Ezzat Molouk Kenawy، Potential Economic Impacts Of Ethiopian Renaissance Dam On Egypt، International Journal Of Economics، Commerce And Research (IJECR)، Vol. 3، Issue 3، Aug. 2013، PP 12-14 .

3 نائب مدير دائرة إفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية .

4 د. إبراهيم أحمد عرفات، البديل الإقليمي: دلالات التحرك الإسرائيلي في إفريقيا بعد اتفاق الأمن الغذائي، 2 أبريل 2013 .
/http: / /www.siyassa.org.eg /NewsContent /2 /105 /2537

5 محمد عادل عثمان، العلاقات المائية بين اسرائيل واثيوبيا "الأهداف" والمياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات السودانية وحوض وادى النيل، 27 نوفمبر 2016 .
http: / /democraticac.de /?p=40456

مجموعة من المدربين العسكريين، وهو ما كان له أثرًا واضحًا في تحقيق إثيوبيا لانتصارات على أرتيريا في المواجهات التي دارت بينهما[1]، أيضا وقعت إسرائيل على اتفاق استراتيجي مع إثيوبيا 1998، يمنحها تسهيلات عسكرية واستخباراتية في الأراضي الإثيوبية، ثم جرى تأكيد ذلك عبر اتفاق استراتيجي آخر عام 1999[2].

وعلي الجانب الاقتصادي، ساعدت إسرائيل إثيوبيا بعدد من المشروعات التنموية تجاوزت الـ 30 مشروعًا، وتقوم بإقامة أربعة سدود على النيل لتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه، كما قدمت شركات استشارية يمتلكها جنرالات سابقون بالموساد مساهمات في مشروعات زراعية وبناء سدود[3]، وهو ما دفع أحد كبار المحللين السياسيين المصريين إلي القول : «إن إسرائيل طرف مباشر فيما يحدث في أعالي النيل، وإن سد النهضة هو تأليف وإخراج وسيناريو إسرائيلي»[4]، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات من قيام إسرائيل بلعب دور فعال في الصراع الذي شهدته منطقة البحيرات العظمى خلال عام 1994، سواء في روندا وبوروندي أو الكونغو، حيث كانت الأسلحة الإسرائيلية تصل إلى تلك الدول عبر قنوات رسمية وغير رسمية، فضلاً عن الاستشاريين العسكريين، فالكونغو وحدها بها أكثر من 150 مستشارًا عسكريًا إسرائيليًا، كما تشير التقديرات إلى أن قيمة الأسلحة المصدرة إلى الدول والميلشيات في هذه المنطقة بلغت أكثر من 600 مليون دولار خلال عام 2002 . كما كشف العديد من الخبراء بأن إسرائيل، من خلال مكتبها الاستخباراتي في نيروبي وتعاونها في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، كانت المحرض الرئيس في توتر العلاقات المائية بين مصر وكينيا أواخر عام 2003، وقيام كينيا بالإعلان عن انسحابها من معاهدة 1929، وهو ما دفع وزيرة الري الأوغندية للقول : "بأنه يجب التفاوض بين دول الحوض لمراجعة القضايا الخلافية والتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق فإن بلادها سوف تتخذ نفس الموقف الذي اتخذته كينيا"[5] . ومؤخرًا جاءت جولة "بنيامين نتنياهو" في يوليو 2016 لدول شرق أفريقيا، والتي تعد الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي لأفريقيا منذ 30 عامًا، التقى خلالها برؤساء كل من : أوغندا وكينيا ورواندا وجنوب السودان وإثيوبيا وتنزانيا وزامبيا، وهو ما صب في ذات الاتجاه وأكد ذات التوجه[6].

1 مختار شعيب، أنشطة اسرائيلية مريبة في منطقة الشرق الأفريقي، جريدة الأهرام،21 سبتمبر 2013 .
2 د. طارق فهمي، مرجع سابق .
3 أسامة الهتيمي، مرجع سابق .
4 د. مصطفى الفقي المفكر السياسي والدبلوماسي، في : السعيد عاطف احمد خضر، مرجع سابق .
5 صفا شاكر إبراهيم محمد، مرجع سابق .
6 خيري عمر، إسرائيل والاختراق الواسع لأفريقيا، الخليج الجديد، 13 يوليو 2016 .

ولقد توصل بالفعل أحد أبرز المتخصصين في هذا الشأن، إلى إثبات التحقق من فرضية مؤداها : أنه كلما زاد التغلغل الإسرائيلي اقتصاديًا وسياسيًا ومائيًا في حوض النيل، زاد الصراع المائي الدولي في هذه المنطقة، وذلك عبر مجموعة من الأدلة والأسانيد والمقابلات[1]، كما أجمع الباحثون في ذات الشأن علي أن مثل هذا الدور الذي تلعبه إسرائيل في القارة الأفريقية وخاصة داخل دول حوض النيل، جاء كنتيجة طبيعية لذلك الفراغ الذي حدث عقب تراجع الدور المصري في تلك المنطقة[2].

2. الولايات المتحدة الأمريكية :

ارتبطت أهدف السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بتحقيق مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، إلا أن الأهداف الاقتصادية كانت في المقدمة خاصة بعد تزايد الاكتشافات النفطية بها، فضلاً عن هدف فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية في دول القارة، التي تضم أكثر من 850 مليون نسمة[3].

ويأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة حوض النيل تحديدًا نظرًا لكونها أحد أبرز المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية من المنظور الأمريكي، ومن ثم تتمثل الأهداف الأمريكية في هذه المنطقة في الآتي :

1. أهداف اقتصادية: كفتح أسواق جديدة في القارة التي تمتاز بوجود فرص هائلة للاستثمار والتجارة.

2. أهداف سياسية: كالحد من النفوذ الأوروبي في القارة، والحفاظ علي مصالحها الاستراتيجية وتوظيف عددًا من دول هذه المنطقة لاستخدامها كأداة ضغط على مصر، ودعم إسرائيل وضمان استمرارها في القيام بدورها في السيطرة علي المنطقة، وإعاقة أية اتجاهات راديكالية قد تحدث تغييرًا يؤثر على المصالح الأمريكية.

3. أهداف عسكرية: كتحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية كالإرهاب والنزاعات المسلحة، والتي تؤثر علي الأمن العالمي والأمن الأمريكي بصفة خاصة[4].

ويرى الكثير من الباحثين أن الولايات المتحدة تلعب دورين أساسيين في منطقة حوض النيل :

الأول - دور عام تسعى من خلاله إلى محاصرة السياسة المصرية والسودانية في محيطها الإقليمي، بما يخدم النفوذ الأمريكي سياسيًا واستراتيجيًا في ذلك الإقليم، والتمهيد لدور إسرائيلي مؤثر وفاعل عبر إعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية بهذه المنطقة.

1 د. محمد سلمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مرجع سابق، ص 372.
2 السفير/ محمد عباس المشرف على قطاع التعاون العربي الإفريقي، في : محمد رجب، مرجع سابق.
3 التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006–2007، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2007، ص 78.
4 د. عادل عامر، مرجع سابق.

والثاني ـ العمل على إعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكة للسودان، لخلق سودان جديد موال للولايات المتحدة[1]، ولا جدال في أن ممارسة مثل هذا الدور يؤثر بدرجة كبيرة على الصراع المائي وعلي عملية تشكيل التحالفات الإقليمية في القرن الأفريقي، التي تعكس طبيعة التنافس الدولي، فمثلاً : محور (أوغندا، إثيوبيا، كينيا، جيبوتي) يحظى بدعم أمريكي كبير لاحتواء السودان ومشروعها الإسلامي، وعزل إريتريا من ناحية أخرى[2] .

ولقد تصاعدت التحركات الأمريكية خلال المرحلة الراهنة، والتي جاءت على محورين :

الأول ـ تقويض التواجد المصري في المحافل الإقليمية وإضعاف تأثيرها وخاصة في الاتحاد الإفريقي، والثاني ـ عقاب القاهرة عبر عدد من الإجراءات، كدعم أديس أبابا سياسيًا واقتصاديًا وزيادة قدرات الجيش الإثيوبي، ودعم مكانتها في المنطقة باعتبارها الوكيل الغربي المعتمد لمحاربة الإرهاب في القرن الإفريقي، وإكمال منظومة الخصم من مصر وتحجيم خياراتها في التعاملات مع تحديات هذه المنطقة وفي مقدمتها أزمة علاقاتها مع إثيوبيا حول سد النهضة[3]، والذي تقوم الولايات المتحدة بالمشاركة مع الأطراف الأخرى في تمويله[4] .

ومن ثم، بات التأثير المتنامي والمتصاعد للولايات المتحدة علي دول منطقة حوض النيل، سواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال مبادرات إنشاء التحالفات والكتل معلوم الهدف والاتجاه، لإضعاف التعاون بين مصر وهذه الدول[5]، حيث لوحظ أن السلوك الإثيوبي، خاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لأديس أبابا في يوليو 2015، أصبح أكثر تشددًا مع مصر ويعبر عن واقع تغير ميزان القوي لصالح إثيوبيا، كما أثبت الباحثون وجود علاقة ارتباطية فيما بين تزايد الدور الأمريكي في منطقة الحوض وبين الصراع المائي الدولي في هذه المنطقة بصورة قوية وواضحة[6] .

3. الصين وايطاليا :

تنامى الطموح والنفوذ الصيني في منطقة شرق القارة الأفريقية منذ مطلع القرن الحالي، وتجلى في عدد من مجالات البنية التحتية والمشروعات المائية، حيث استهدفت الصين من خلال تواجدها في هذه المنطقة خلق بوابة لها إلى القارة، تكون بمثابة ساحة أخرى للتنافس مع الولايات المتحدة خارج منطقة

1 صفا شاكر إبراهيم محمد، مرجع سابق .

2 د. حمدي عبد الرحمن حسن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، ملف السياسة الدولية، المحيط الهندي .. هلال جديد من الأزمات، القاهرة، مؤسسة، الأهرام، العدد 177، يوليو 2009، ص ص 172 – 179 .

3 السفير/ إبراهيم يسري، النيل ومصر وسد النهضة وحروب القرن الإفريقي، ط 1، المكتبة الأكاديمية بالقاهرة، 2014، ص 150.

4 Federica Ibrahim، Op. Cit. .

5 Ezzat Molouk Kenawy، Op. Cit.، P 14 .

6 د. محمد سلمان طايع، الصراع الدولي على المياه : بيئة حوض النيل، مرجع سابق، ص 426 .

جنوب شرق آسيا، فضلاً عن هدف خلق المزيد من الأسواق لمنتجاتها رخيصة الثمن، ومن هنا جاءت مساهمتها في تمويل سد النهضة[1]، حيث تعد الصين شريكًا أساسيًا في بنائه منذ أبريل 2013، حين وقعت شركة المعدات والتكنولوجيا المحدودة الصينية اتفاقية مع شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية، لإقراض أديس أبابا ما يعادل مليار دولار ؛ من أجل بناء مشروع خط نقل الطاقة الكهربائية للسد، كما قام بنك الصين الصناعي من قبل في مايو 2010 بإقراض إثيوبيا 500 مليون دولار ؛ من أجل إعداد الدراسات الخاصة بالسد، لتصبح بذلك الصين أكبر دولة مشاركة في بناء هذا السد[2] .

أما إيطاليا فتشترك في تمويل بناء السد[3]، عبر شركة إيطالية عريقة في بناء السدود وهي شركة «ساليني إمبراليجيو»، والتي أعلنت عبر موقعها الرسمي أن تكلفة المشروع 3.3 مليار يورو، وبدأ التنفيذ من ديسمبر 2010 لينتهي في مدة زمنية قدرها 78 شهرًا[4] . ويلاحظ في هذا الصدد، أن سد النهضة لم يكن السد الأول الذي تم بنائه بمساعدة الصين وإيطاليا، حيث ساعدت الدولتان إثيوبيا في إنشاء كل من : (سد كوكا عام 1960، وسد فينشا عام 1973، وسد جيبي 1 عام 1997، وسد جيبي 2 عام 2010، وسد جيبي 3 عام 2006، وسد تاكيزي عام 2009)[5] .

4. منظمات التمويل الدولية :

كان لمنظمات المعونة الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والوكالات الرئيسية دورًا بارزًا في المساهمة في تمويل العديد من مشروعات السدود في القارة الأفريقية، حيث أعلن البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 2013 عن عزمه زيادة التركيز على دعم مشروعات السدود الكبيرة في البلدان النامية، بعد استيفاء الضمانات البيئية[6] .

وبالفعل قدم البنك الدولي إلي جانب كل من : مصرف الاستثمار الأوروبي، والمصرف الصيني للاستيراد والتصدير، ومصرف التنمية الأفريقي تمويلاً للكثير من السدود الأخرى . ورغم

1 وحدة البحوث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، الوجود الصيني في دول حوض النيل، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 61، أكتوبر 2013 .

2 عبدالرحمن عباس، بالأسماء .. ممولو مشروع سد النهضة الإثيوبي .. الصين وإيطاليا أول الدول الداعمة. والمشروعات الزراعية طريق تركيا وقطر للمساندة .. السفير إدريس يكشف دور البنك الدولي والعامودي أول سعودي يساند بناء السد، فيتو، 20 ديسمبر 2015 .
http: //www.vetogate.com /1960382

3 .Federica Ibrahim، Op. Cit.

4 عبدالرحمن عباس، مرجع سابق .

5 محمد ابراهيم، إيطاليا والصين أكبر الداعمين لإثيوبيا في بناء السدود، دوت أخبار، 30 يناير 2015 .
/http: //www.dotmsr.com /details /194122

6 Claudia J. Carr، Op. Cit.، PP 1 -21.

المخاوف حول الأثر البيئي والسياسي لسد النهضة، إلا أن ذلك لم يثبط تلك المؤسسات عن منح الاقراض والمشاركة في التمويل، باستثناء صندوق النقد الدولي الذي كان أكثر موضوعية من غيره، حين اقترح أن تسير إثيوبيا في بناء السد وفقًا لبرنامج زمني بطيء، مبررًا ذلك بأن المشروع سوف يستهلك ٪10 من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وهو ما سيؤثر علي مشروعات البنية التحتية الأخرى الضرورية[1] .

ورغم نفي البنك الدولي أكثر من مرة دعمه لهذا السد، إلا أن السفير محمد إدريس سفير مصر في إثيوبيا أكد عام 2013، أن البنك الدولي هو الممول الرئيس للسد[2] . ورغم مساهمة البنك الواضحة في الكثير من عمليات التنمية في دول الحوض، إلا أن البنك الدولي وبسبب هيمنة القوى الكبرى على سياساته، قد وضع عددًا من المفاهيم الجديدة حول المياه مثل : الخصخصة، وسياسات تسعير المياه، وتبادل المياه، وأسواق المياه، وهي مفاهيم تؤدي إلى تحفيز الصراع علي المياه بين دول الحوض وتعرقل أية أطر للتعاون فيما بينهم[3] .

5. قطر وتركيا :

أكد «جمادا سوتي» المتحدث باسم جبهة تحرير «الأورومو» الإثيوبية، أن قطر وتركيا يدعمان بناء سد النهضة من خلال مشروع استثماري وزراعي ضخم، تموله الدوحة وأنقرة لزراعة مليون ومائتي ألف فدان في منطقة السد، وأضاف أن الدولتين قد سددتا الدفعة الأولى من هذا المشروع، وهو ما أسهم في زيادة وتيرة العمل لإنشاء السد، فضلاً عن عدد من المشروعات الأخرى كتطوير السكك الحديدية الإثيوبية . وعلى جانب آخر، أكد أيضا د. «هانئ رسلان»، أن كل من قطر وتركيا قد عرضتا تمويل السد بـ 5 مليارات دولار، بالإضافة إلى الاتفاق مع إثيوبيا على عدد من الصفقات العسكرية، تشمل مضادات للصواريخ لحماية السد[4] .

6. بعض دول الخليج العربي :

تقوم بالفعل بعض دول الخليج العربي بتمويل مشروع السد[5]، ومن هذه الدول : السعودية والإمارات والكويت، والتي طرحت رؤوس أموال ضخمة للاستثمار الزراعي في الأراضي المحيطة بالسد، وفي ذات الاطار جاء إعلان رجل الأعمال السعودي محمد العامودي عن تمويله لمشروع السد، وتبرعه بما يعادل 88 مليون دولار لصالح بنائه، فضلاً عن أن شركاته تعد الأكبر من بين استثمارات

1 Andrew Carlson، Op. Cit. .
2 عبدالرحمن عباس، مرجع سابق .
3 Ezzat Molouk Kenawy، Op. Cit.، PP 14-15 .
4 عبدالرحمن عباس، مرجع سابق .
5 Federica Ibrahim، Op. Cit. .

القطاع الخاص في إثيوبيا، بعد بناء مصنعين لإنتاج الإسمنت وإقامة عددًا من المشروعات في مجال التعدين والتنقيب عن الذهب وزراعات وإنتاج البن والأرز[1] . ولعل ذلك يشكل وبصورة حقيقية تحديًا كبيرًا أمام السياسة المصرية، نظرًا لقوة ومتانة التحالف المصري مع هذه الدول وتحديدًا منذ 3 يوليو 2013، والذي يرتكز حاليًا على قاعدتي التحالف العربي في عاصفة الحزم باليمن، والتحالف الإسلامي ضد الارهاب[2] .

وبصورة إجمالية، فإنه من غير المرجح أن تسمح كل تلك الأطراف ـ سواء الدولية أو الاقليمية ـ بالتراجع عن هذا المشروع، بعد هذا الحجم الضخم من الأموال التي أنفقت عليه، ومن ثم ستعمل هذه القوي صوب الدفع باتجاه عرقلة أية فرصة حقيقية للتسوية لتلك الأزمة، ومن هنا يرى الباحث متفقًا في ذلك مع كثير من الباحثين، أن مطالبات إثيوبيا بإعادة تقسيم مياه النيل وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التاريخية، كان مدفوعًا وبقوة من قبل هذه القوى الخارجية وغيرها، وهو ما يفسر طبيعة وحدة التصرفات الإثيوبية منذ تسعينات القرن الماضي .

1 عبدالرحمن عباس، مرجع سابق .

2 محمد محسن أبو النور، مرجع سابق .

المبحث الخامس

الحلول والبدائل لمشكلة سد النهضة

قدم عدد من الباحثين الكثير من الحلول والمقترحات لمشكلة سد النهضة، وذلك بغية تجنب اضراره، ولقد تراوحت هذه الحلول ما بين الشدة لدرجة المطالبة بوقف البناء نهائيًا حتى لو استلزم الأمر تدخلاً عسكريًا، في حيت تعامل البعض الآخر مع الأزمة كأمر واقع، فطرح الرؤى المختلفة لمحاولة تقليل الأضرار قدر الإمكان[1] . وأين كان التوجه فإنه من الثابت أن أدوات وآليات تعامل مصر مع هذه المشكلة سوف تؤثر على كافة علاقاتها علي مستوى الدائرة الإفريقية، فضلاً عن المجالين الإقليمي والدولي، ولعل أبرز الخيارات وبدائل الحركة أمام صانع القرار المصري تتمثل في الآتي :

أولاً. الخـيار السياسي:

ويتضمن هذا الخيار عددًا من الجوانب، أبـرزها :

1. مواصلة التفاوض، ويراه البعض الخيار الأكثر ترجيحًا نظرًا لأن العلاقات بين مصر وإثيوبيا لم تصل بعد إلى حد الصراع الكامل، فرغم توقف المفاوضات خلال الفترة السابقة إلا أن باب الحوار والتفاوض لم يغلق، ولعل تشكيل اللجنة الثلاثية لتقييم آثار السد يمثل دعمًا لمسار التفاوض يمكن البناء عليه للتوفيق فيما بين أهداف كلا الطرفين، شريطة استخدام واستثمار الأساس العلمي السليم في هذه المفاوضات[2]، والتي تعد الوسيلة الناجعة من منظور دبلوماسيون سابقون، لكونها الطريق الأمثل الذي يتوقع أن يتفهمه الجانب الإثيوبي، ويتم التوصل من خلاله إلي حل قبل الحديث عن أي سيناريو آخر[3] .

2. طرح مبادرة يقودها السيد رئيس الجمهورية، يدعو خلالها كلا من رئيس الوزراء الإثيوبي والرئيس السوداني إلي قمة ثلاثية بغرض وضع حد للخلافات، وإعطاء دفعة للمفاوضات علي المسار الفني، وتكليف الخبراء الدوليين وأعضاء اللجنة الثلاثية باستكمال الدراسات الخاصة بالسد، ثم عرض النتائج علي وزراء الخارجية والري في الدول الثلاث للتوافق حولها وصولاً إلي حل نهائي للمشكلة[4] .

1 جمال سعد حاتم، سد النهضة بين التخاذل والتآمر، التوحيد، العدد 500، 2013، ص 8، 9 .

2 Federica Ibrahim، Op. Cit (). .

3 (2) السفيرة/ منى عمر، مساعد وزير الخارجية الأسبق للشؤون الأفريقية، في: دي برس المصري، سيناريوهات مصرية لمواجهة أزمة سد النهضة الأثيوبي .

http: / /www.dp-news.com /dpmasri /detail.aspx?id=5812

4 (3) عماد حمدي، مرجع سابق .

3. استخدام وسائل الترغيب والترهيب، مع تسخير كافة امكانات الدولة المصرية وأدوات قوتها، بما في ذلك أدوات الضغط الدبلوماسي والاستخباراتي، لدعم قوتها التفاوضية في ادارة هذا الملف، وذلك مع عدم إغفال القناعة بأن المصالح الوطنية في هذا الشأن، والتي تتحقق عبر التعاون تتجاوز بمراحل ما يمكن التوصل إليه عبر أي وسيلة أخرى[1] .

4. تبني استراتيجية هادفة إلي بناء عدد من التحالفات الدولية لتقوية الموقف المصري، وتشكيل لوبي مصري للضغط على إثيوبيا لحملها على مواصلة التفاوض، بما يخدم مصالح الطرفين دون إضرار لأي منهما، مع تحرك دبلوماسي فاعل علي مسارات متوازية لإثبات الأضرار المدمرة للسد علي كافة أوجه الحياة في مصر، بيئيًا وزراعيًا وأمنيًا واقتصاديًا، مع الاستعانة بآراء الجمعيات المدافعة عن البيئة، وعن السلام وحقوق الإنسان، والتدليل بتقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) لخلق رأي عام عالمي داعم للموقف المصري[2] .

5. تفعيل الاهتمام بالعلاقة مع السودان واعطاءها أولوية أكبر وأوضح في السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة القادمة، وذلك كإجراء مضاد لما نجحت فيه إثيوبيا من استمالة الموقف السوداني ودعمه لها، وهو ما بدا واضحًا من سعي السودان إلى استغلال حصته المائية التي لم يكن يستغلها كاملة من قبل، فضلاً عن تعالي الأصوات السودانية المطالبة بزيادة حصتهم من المياه وإعادة التفكير في اتفاقية عام 1959، فبات جليًا أن موقف السودان أصبح أكثر قربًا من إثيوبيا وبعدًا عن مصر، حيث تري أن بناء السد سيكون في مصلحتها، لأنه يحد من تراكم الطمي ويحسن من قدرتها علي التحكم في الفيضانات، إلي جانب شراءها للكهرباء المتولدة عنه لتغطية احتياجاتها من الطاقة[3] .

6. الضغط على الدول المانحة لإثيوبيا ولاسيما الصين وإيطاليا، لوقف التمويل لاستكمال السد، فالصين لها علاقات تجارية مع مصر تقدر بـ 7 مليارات دولار سنويًا واستثمارات بقيمة 500 مليون دولار، كما توجد أكثر من 1000 شركة صينية تعمل داخل مصر، أيضًا فإن إيطاليا لها علاقات تجارية مع مصر تقدر بنحو 5.7 مليار دولار سنويًا، ولعل الضغط على هاتين الدولتين يمكن أن يتم من خلال تقديم المزيد من التسهيلات والمزايا لحملهما على وقف مثل هذا التمويل .

7. الضغط على إسرائيل لوقف دعمها لمشروع السد، وهو ما يمكن أن يتحقق عبر أكثر من ورقة : كالمصالحة الفلسطينية، ومراجعة التعاون في مجال الغاز الطبيعي، أو التلويح بإمكانية

1 () Dalia Abdelhady (et. al)، Op. Cit.، PP 73-82 .

2 (5) د. أيمن شبانة، نائب مدير مركز الدراسات السودانية بجامعة القاهرة، في : السعيد عاطف أحمد خضر، مرجع سابق .

3 (1) د. راوية توفيق، مرجع سابق .

مراجعة معاهـدة السلام وغيرها من الأدوات، كما ذهب البعض بعيدًا بطرح فكرة التفاوض مع إسرائيل ـ بحسبانها أحد المفاتيح القوية لدول الحوض وإثيوبيا تحديدًا ـ للسماح بوصول المياه لإسرائيل مقابل الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل[1] .

8. السعي لاستخلاص مواقف خليجية حقيقية داعمة لمصر، بل واستغلال النفوذ المالي الخليجي لحث إثيـوبيا على الاعـتراف بحصة مصـر المـائية، بما يعـد أحد العـوامل الهـامة الداعمة للمفـاوض المصري[2] .

9. التحرك الفاعل تجاه دول القرن الأفريقي والسعي لتحقيق توازن قوى معها، بما يخدم المصالح والنفوذ المصري هناك، وتقـوية العلاقات وخاصة مع إريتريا وجيبوتي والصومال، وهو ما يشكل ضغطًا نفسيًا وسياسًا على إثيوبيا .

10. التواصل القوي والفاعل مع مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التنمية الأفريقي وكافة المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وذلك لتقديم صورة تفصيلية عن الوضع المائي لمصر، وذلك لإقناعها بإيقاف تمويل السد[3] .

11. استخدام كافة أدوات القوة الناعمة لمصر في التعامل مع دول المنبع، مع سرعة التحرك المصري في اطار من تكامل مسارات الحركة، كي تشكل فيما بينها أدوات ضاغطة فعلية وفرصًا للتعاون، من أجل الوصول إلي اتفاق نهائي لحل المشكلة[4] .

ثانيًا. الخـيار القانوني:

ويشتمل هـذا الخيار على الآتي :

1. اللجوء إلي أدوات القانون الدولي المتعارف عليها لحل النزاعات الدولية، كالمساعي الحميدة، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم أو تقصى الحقائق. ورغم أن هذه الأدوات تستلزم موافقة الطرفين، ولما كان متوقعًا رفض إثيوبيا لأي منها مع عدم وجود اتفاق أو معاهدة تنص علي ذلك، فإن سعي مصر الجاد لاستخدام هذه الأدوات يظهرها أمام العالم كدولة ساعية للسلام وحريصة عليه، وهو ما يفضح النوايا الإثيوبية ويضع المفاوض الإثيوبي تحت ضغط وحرج كبير، وفي هذا الشأن يمكن أن تقوم كل من السعودية والإمارات بالوساطة لما لهما من نفوذ قوي علي إثيوبيا نظرًا لوجود استثمارات لهما بمليارات الدولارات علي الأراضي الإثيـوبية[5] .

1 (2) د. مصطفى الفقي المفكر السياسي والدبلوماسي، في : السعيد عاطف احمد خضر، مرجع سابق .
2 (3) محمد محسن أبو النور، مرجع سابق .
3 (4) عماد حمدي، مرجع سابق .
4 (1) د. عادل عامر، مرجع سابق .
٥ (2) محمد شوقي عبدالعال، الخيارات القانونية والسياسية للتعامل مع أزمة سد النهضة، آفاق سياسية، العدد 5،

2. رفع قضية مستقلة أمام المحكمة الدولية ـ وليس تحكيم ـ تطلب فيها مصر إدانة بناء السد لمخالفة ذلك لقانون الأمم المتحدة لمياه الأنهار لعام 1997، والذي يحتم أن تكون سدود دول المنابع صغيرة ولا تعوق وصول المياه إلى دول المصب، وسد النهضة يصنف بكونه أكبر سدود أفريقيا علي الاطلاق، فضلاً عن أن القانون الدولي يحتم مبدأ الإخطار المسبق، ويحتم على أي دولة منبع عمل جميع الدراسات اللازمة وخاصة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتدفقات المائية وتسلمها إلى دولة المصب، مع إمهالها ستة أشهر قابلة للتمديد لستة أخرى للموافقة على البناء، وفي حالة الرفض يتم اللجوء للأمم المتحدة للتحكيم والفصل في الأمر، وهو ما لم تفعله أو تلتزم به إثيوبيا، حيث أقامت السد بإرادة منفردة ودون دراسة أو إخطار مصر أو إمهالها المدة القانونية، وهو ما أدانته اللجنة الدولية التي سلمت تقريرها في 31 مايو 2013، حيث قالت : "إنه سد بلا دراسات، وأن إثيوبيا وعدت بإقامة الدراسات لاحقًا، بما يتناقض ومبادئ القانون الدولي»[1] . وفي هذا الصدد أيضا يمكن لمصر الاعتداد بالمادة 7 من "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية»، التي تفرض على الدول واجب اتخاذ تدابير لمنع التسبب في أضرار كبيرة للدول الأخرى التي تتقاسم مجرى مائي دولي، بالإضافة إلي نصوص معاهدة 1902 التي تحظر على إثيوبيا فعل ذلك[2] .

3. محاولة استخلاص مواقف إثيوبية للذهاب إلى محكمة العدل الدولية، حال عدم التوصل إلى اتفاق نهائي لحل الخلاف، خاصة حول المسائل الثلاث الرئيسية المتعلقة بعدد الفتحات التي تتخلل السد في حالات الطوارئ، وآلية ملء الخزان وسعته، ولعل إقناع الإثيوبيين بذلك سوف يعطي انطباعًا بالجدية وعدالة القضية ونزاهة المواقف، فضلاً عن إمكانية طلب الفتوي بأحقية مصر في حصتها التاريخية من مياه النيل، من أي من المؤسسات الدولية المعترف بها، كجامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي أو منظمة «الفاو»[3] .

4. اللجوء إلي مجلس السلم والأمن الأفريقي للبحث عن تسوية أفريقية للمشكلة، لكونها تهدد الأمن والسلم الإقليمي في منطقة حوض النيل، وتسهم في إشعال الصراعات علي المياه، إذا ما لجأت باقي دول المنابع لتقليد إثيوبيا في بناء سدود مشابهة[4] .

5. اللجوء إلي مجلس الأمن الدولي للاعتراض علي إقامة السد، وأن تطلب مصر من المجلس

مايو 2014، ص ص 94 ـ 102 .

١ (3) د. عادل عامر، مرجع سابق .

2 () Daniel Abebe، Op. Cit.، P 36 .

3 (2) محمد محسن أبو النور، مرجع سابق .

4 (3) عماد حمدي، مرجع سابق .

بحث النزاع تحت الفصل السابع من الميثاق، الذي يختص بمجالات تهديد السلم والأمن الدولي أو الاخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان، والقرارات التي تصدر من المجلس عندئذ تكون قرارات ملزمة لجميع الأطراف، كما يمكن للمجلس أيضا تشكيل لجنة تقصي حقائق لبحث المشكلة علي أرض الواقع، يمكن أن تحل القضية أو توصي بعرضها علي محكمة العدل الدولية حال قبول إثيوبيا التحكيم، ووقتئذ سيكون الأمر في صالح مصر لما تمتلكه من حجج وأسانيد قانونية قوية[1].

ثالثًا. الخيار العسكري :

روج العديد من الخبراء في مجالات المياه والشئون الأفريقية والعسكرية خلال الفترة الماضية للخيار العسكري، رغم الصعوبة البالغة لهذا الخيار وكون ضرره يتجاوز كثيرًا نفعه، وذلك انطلاقًا من أن هذا الخيار كان مطروحًا وبصورة واضحة علي مدار الحقب والمراحل السابقة، حيث كان يتم التلويح به في حالات الضرورة القصوى، وفى اطار رد الفعل على مواقف معادية من جانب بعض دول الحوض، ولعل أشهر هذه الحالات كان عام 1979 عقب قيام "منجستو هيلا مريام" باستجلاب الخبراء السوفييت لدراسة امكان بناء السدود على منابع النيل[2]، فأعلن الرئيس الراحل أنور السادات : «أن الأمر الوحيد الذي يمكن أن يأخذ مصر للحرب مرة أخرى هو المياه »، وصرح بأن مصر ستستخدم القوة العسكرية وتدخل الحرب وتهدم أي سد تقيمه إثيوبيا على منابع النهر[3]، وهو ما أكد عليه وزير خارجيته وقتئذ «بطرس غالي» بقوله : «الحرب القادمة في منطقتنا ستكون فوق مياه النيل» . وفيما بعد ومع توليه السلطة عام 1981 شدد الرئيس الأسبق حسني مبارك في بيان له : "أنه إذا انخفضت مياه مصر، فإن ردنا سيكون أبعد من أي شيء يمكن تخيله »، كما أن عددًا من التسريبات الدبلوماسية أفادت وقتئذ أن مبارك طلب إقامة قاعدة عسكرية جنوب الخرطوم لتمكين القوات المصرية من ضرب الأهداف المائية الإثيوبية على النيل الأزرق[4] . وفي ذات الاتجاه أعلن الرئيس الأسبق محمد مرسي عام 2013 وبشكل علني: " أن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة إذا استمر بناء السد، بما في ذلك العمل العسكري»[5] .

---

1 (4) د. أيمن شبانة، نائب مدير مركز الدراسات السودانية بجامعة القاهرة، في : السعيد عاطف أحمد خضر، مرجع سابق .

2 (1) عمرو أبو الفضل، حزمة شاملة : خيارات مصر أمام السد الإثيوبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، يوليو 2013، ص 114 .

3 () Daniel Abebe، Op. Cit.، P 42 .

4 () Jenny R. Kehl، Op. Cit.، PP 39-66 .

٥ () Sierra Hicks، Op. Cit. .

ومن ثم يبدو جليًا أن هذا الخيار ظل دومًا مطروحًا من قبل الرؤساء المتعاقبين، إلا أن المشكلة حول تنفيذ هذا الخيار تمثلت في بعد المسافة بين مصر وإثيوبيا ؛ بما يحول دون تنفيذ أية ضربة جوية أو إنزال قوات خاصة إلى موقع السد، وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الإثيوبي عبر تصريحات نقلتها عنه صحيفة «واشنطن بوست» بالقول : «إن كل ما تتحدث به مصر عن إمكانية شن هجوم عسكري علينا هراء، فنحن والجميع يعلمون أنهم لا يمتلكون طائرات يمكنها أن توجه ضربات مباشرة إلينا»، وهو ما وصفته الصحيفة بأنه يعد سببًا جوهريًا لتعنت إثيوبيا في أية محادثات ؛ لاعتقادها أنها في موقف أقوى، وهو الأمر الذي تعاملت معه مصر في عهد الرئيس السيسي بدرجة عالية من الجدية، فأبرمت صفقات طائرات الرفال وحاملات الطائرات «ميسترال» مع فرنسا ـ رغم انتقاد البعض ذلك لغلو الثمن ـ نظرًا للحاجة الماسة لتلك الأسلحة حال اتجاه مصر صوب هذا الخيار، ونظرًا لأن جميع الطائرات المصرية أقصى مدى لها 2400 كم، لكن "الرافال" يصل مداها إلي أكثر من 3700 كم، ولما كانت المسافة ما بين أقرب نقطة في مصر وبين إثيوبيا عبر البحر الأحمر تبلغ 1560 كم، فإن طائرات "الرافال" تستطيع الذهاب لقصف أهدافًا في إثيوبيا والعودة، ونفس الأمر ينطبق علي الـ «ميسترال»، التي يمكن أن تسير في المياه الدولية للبحر الأحمر، وتقوم بعمليات إنزال قرب الأراضي الإثيوبية، وتعود دون أن تسبب حرجًا لأي دول صديقة أو جارة لا ترغب في إحداث عداء صريح ومباشر مع إثيوبيا[1] .

ويرجح الكثير من المحللين أن يكون العمل العسكري هو الحل الأخير لتلك المشكلة، لأنه إذا كان الخيار بين الموت عطشًا أو الموت حربًا، فإن الاختيار لن يكون صعبًا وقتئذ[2]، فاذا ما وصلت حالة التهديد إلى المستوى المصيري، أي التهديد الشديد والمباشر للوجود والبقاء، واصرت إثيوبيا مدفوعة بمزيدات داخلية أو مؤامرات خارجية على الإضرار الكامل بحقوق مصر الثابتة، فإن الأمر حينئذ سيشكل حالة من حالات الدفاع المشروع عن النفس، التي يقرها القانون الدولي عند الاقتضاء[3] .

ولعل تنفيذ ذلك الخيار يرجح أن يكون من خلال خطة متكاملة، عن طريق قيادة موحدة للأمن القومي المائي، تكون لها صلاحيات تشكيل وحدات نوعية للتعامل بفاعلية مع السد حال صدور القرار بذلك، سواء بصورة جزئية أم شاملة[4] . إلا أنه من الناحية العملية والواقعية، فإن أي عمل

١ [5] السفير/ ابراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا : 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات رافال الفرنسية قد تغير المعادلات، مرجع سابق .

٢ [1] اللواء متقاعد / طلعت مسلم الخبير العسكري والاستراتيجي، في : دي برس المصري، مرجع سابق .

٣ [2] عمرو ابو الفضل، مرجع سابق، ص 114 .

٤ [3] محمد محسن أبو النور، مرجع سابق .

عسكري مباشر تجاه سد النهضة قد يؤدي إلى فيضانات وإغراق للأراضي، سيكون لها عواقب وخيمة علي الدول الثلاث إثيوبيا ومصر والسودان، ويكاد يكون من الصعب التنبؤ أو تقدير حجم الخراب المتوقع من جراء ذلك، فضلاً عن عدد من النتائج غير المحسوبة التي تضر بالعلاقات المصرية الإثيوبية خاصة، والعلاقات المصرية الأفريقية بوجه عام، وهو ما يجب أن يكون دومًا في حسبان صانع القرار المصري[1] .

رابعًا. الحلول الفنية:

وتتمثل في الآتي:

1. القيام بعدد من الإصلاحات والمشروعات التي تزيد من الموارد المائية، وإقامة هيئة خاصة للإشراف والرقابة والتنسيق في مجالات استخدامات مياه النيل، بما يحقق المنفعة المتبادلة وعدم الإضرار لأي طرف، وذلك بالتشاور مع دول الحوض وفقًا لنصوص قواعد هلسنكي وقواعد القانون الدولي[2] .

2. إقامة مشروعات وبنية تحتية أكثر كفاءة في مجال توزيع المياه، وتطوير مصادر مياه بديلة مثل تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف[3] .

3. تقديم عدد من البدائل المغرية لإثيوبيا، كالاتفاق معها على تخصيص أحد الموانئ المصرية علي البحر المتوسط لنقل بضائعها إلي لعالم الخارجي من خلال اتفاقيات محددة، مقابل التوقف بصورة نهائية عن كل ما يضر مصر في مياه النيل[4] .

4. الاستفادة من المساقط المائية الطبيعية في دولة الكونغو، وقيام مصر بإنشاء توربينات لتوليد الكهرباء هناك، ستكون تكلفتها نحو 40 ٪ من تكلفة إقامة سد النهضة، تنافس من خلالها إثيوبيا في بيع الكهرباء للدول الأفريقية بأسعار أقل مما ستبيعه إثيوبيا، وبالتالي يفقد سد النهضة أهميته[5] .

خامسًا. السيناريوهات المقترحة :

على الجانب المصري طرح المحللين عددًا من السيناريوهات، يمكن اجمالها في ثلاثة:

الأول ـ يرجح استمرار التعاون فيما بين دول الحوض وتجاوز الخلافات الحالية، وتغليب المصلحة

---

١ Walaa Y. El-Nashar & Ahmed H. Elyamany، Op. Cit.، PP 2-6 .

٢ عماد حمدي، مرجع سابق .

٣ Philip Rossetti، Op. Cit. .

٤ د. مصطفى الفقي المفكر السياسي والدبلوماسي، في : السعيد عاطف أحمد خضر، مرجع سابق .

٥ اللواء / سامح سيف اليزل الخبير العسكري، في : السعيد عاطف احمد خضر، مرجع سابق .

الجماعية على الصراع والمصالح الفردية، مع تحييد الخلافات السياسية وإيجاد آلية للتفاوض يمكن من خلالها رأب الصدع .

أما السيناريو الثاني ـ ويراه البعض الأقرب إلي التحقق، فيدور حول موافقة الأطراف على تأسيس مفوضية عليا، يتم من خلالها تنسيق المواقف وبدء إدارة المشروعات والاستثمارات المتفق عليها برعاية الأطراف المانحة. والسيناريو الثالث: يتمثل في احتدام الصراع بين دول الحوض مدعومًا من بعض القوى الخارجية[1].

وعلي الجانب الإثيوبي طرح بعض الخبراء العسكريين عددًا من السيناريوهات، عبرت عنها صحيفة « تاديس» في تقرير موسع، ويمكن اجمالها في ثلاثة :

الأول ـ أن يتقبل المصريون تقرير اللجنة الثلاثية وتنتهي المشكلة .

والثاني ـ أن يتم التفاوض علي مائدة حوار دولية تشترك فيها كل دول حوض النيل .

والسيناريو الثالث ـ يتمثل في إقدام مصر علي استخدام الخيار العسكري، من خلال تفجير السد بالطائرات أو إرسال فرق الصاعقة، وفي هذه الحالة سيكون رد إثيوبيا مماثلاً، بإرسال طائراتها الحربية لقصف السد العالي وغيره من الأماكن الحيوية المصرية[2] .

---

١ (2) مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 ديسمبر 2013 .
http://www.acrseg.org/2240/bcrawl

٢ (3) السفير/ ابراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا : 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات رافال الفرنسية قد تغير المعادلات، مرجع سابق .

المبحث السادس

نحو صياغة سياسة خارجية مصرية جديدة تجاه دول حوض النيل

أولاً. الدوافع علي ضوء معطيات الواقع :

إن السياسة الخارجية لأية دولة تتحدد انطلاقًا من مجمل معطيات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية لهذه الدولة، فضلاً عن المعطيات المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة بها[1]، كما أن تلك السياسة تكون انعكاسًا لخصائص وطموحات شعب هذه الدولة وفقًا لإدراك السلطة الحاكمة لهذه الخصائص والطموحات ولمفهوم المصلحة الوطنية، الذى بدوره يتكون من : إدراك صانع القرار، والدور الرئيس للدولة، والقدرة على الربط بين المصلحة الوطنية والإقليمية بصورة منطقية ومتسقة[2] .

ولا جدال أن الأبعاد الإقليمية لسياسة مصر الخارجية تستوجب النظر بعين الاهتمام إلي الجيران وخاصة دول الحوض ومنطقة القرن الأفريقي، لما لهذه الدول من أهمية بالغة علي ضوء الاعتبارات الجيوسياسية، فضلاً عن قضية مياه النيل التي تعد الأكثر ديناميكية واستفزازًا للسياسة الخارجية المصرية[3]، حيث تعتبر هذه المنطقة مكانًا تتقاطع فيه التحديات والمخاطر ويموج بأنماط من إعادة الهندسة والتشكيل علي ضوء الصراعات والتنافس على الموارد، مع رفض النفوذ المصري[4] .

ولقد عانت السياسة الخارجية المصرية خلال السنوات القليلة الماضية قدرًا من التدهور والتخبط والضعف أدى إلى تراجع الدور المصري في كثير من المناطق الهامة للأمن القومي المصري، وكانت القارة الأفريقية إحدى هذه المناطق[5]، حيث وصلت فاعلية السياسة المصرية فيها إلي أدنى مستوى لها عشية ثورة 25 يناير 2011، ويمكن القول أن الفشل المصري في إدارة ملف مياه النيل، كان أحد

---

١ (1) Nile Richardson، Economic Dependence And Foreign Policy Compliance، In: C. Kegley (ed.)، The Political Economy Of Foreign Policy Behaviour، London: Sag Pub.، 1981، PP 89-94.

٢ (2) عمرو عبد الكريم ، القواعد العشر في الدور الإقليمي لمصر، 24 سبتمبر 2012 . http://www.masress.com/almesryoon/138478

٣ (3) Mustafa Al-Faki، Egypt Is Poised To Resume Role In Regional And World Affairs، Al-Monitor، Oct. 6، 2012.

٤ (4) د. أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة الخارجية المصرية.. بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية، مرجع سابق .

٥ (5) Beatrice Makar، Egypt's Foreign Policy And Its Role As A Regional Power، Master Thesis، Webster University، St. Louis، Missouri، USA، Oct. 2007، P 31 .

أسباب الثورة على حكم مبارك ؛ حيث شكل ذلك الفشل القضية الأكثر حضورًا من بين قضايا الشأن الخارجي وقتئذ، وساد شعور لدى الرأي العام والنخب السياسية عقب الثورة أن الالتفات جنوبًا هو «الفريضة الغائبة» في السياسة الخارجية المصرية[1] .

ووفقًا لآراء كثير من المحللين، فإن الأمر بات يستوجب إحداث تغييرًا يستهدف إعادة تشكيل هذه السياسة في الدائرة الأفريقية اعتمادًا علي مفاهيم التكامل والشراكة، مع نبذ الاعتماد علي مفهوم «التكلفة والعائد»، الذي يعد مدخلاً خطيرًا في تحديد الدور المصري في القارة، أغفلت في ظله الكثير من المصالح المصرية التي كانت تتحقق عبر النفوذ المصري، فالواقع يؤكد أن مصر لن تتمكن من تحقيق مصالحها إلا في ظل دور إقليمي نشط ومتفاعل مع جوارها الإقليمي[2] .

ومن ثم تبرز ضرورة بل وحتمية إعادة النظر في سياسة مصر الخارجية تجاه أفريقيا، وقيام مصر بدور أكثر فاعلية في مجال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول الحوض، حتي تتمكن من التصدي لكافة التدخلات الخارجية التي تهدف إلي تهميش دورها في تلك المنطقة الهامة والحيوية . فكل المتغيرات، بما فيها تلك الناجمة عن أزمة سد النهضة، تحتم ضرورة عودة مصر لأفريقيا ومنحها الأولوية في استراتيجية العمل الخارجي وإعادة صياغة العلاقات المصرية الأفريقية، فمصر لا تمتلك خلال هذه المرحلة ترف الابتعاد عن القارة، وهو ما يلقي عبئًا ثقيلاً علي كاهل الرئيس السيسي، الذي يتوجب عليه العمل جاهدًا على معالجة ذلك الخلل وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية،بما يعيد التوازن للدبلوماسية المصرية تجاه أفريقيا وعودة الدور المصري القوي لها . ولعل ذلك ما بدأ في التحقق بالفعل، حيث حدد الرئيس السيسي وبشكل مباشر رؤيته لثوابت السياسة المصرية، في حوار أجراه مع رؤساء تحرير الصحف القومية في ديسمبر 2016، حيث أكد نصًا فيما يخص الدائرة الأفريقية علي : « وجوب إعادة انخراط الدور المصري في القضايا الأفريقية، خاصة دول حوض النيل وإثيوبيا[3] .

١ (1) إسلام حجازي، ثورة 25 يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل، آفاق أفريقية، مج 10، عدد 36، 2012، ص ص 19 ـ 34، ص 19 .

أيضا أنظر: أحمد محمد أبوزيد، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير، المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011، ص ص -129 146 .

٢ (2) السفير/ محمد عباس المشرف على قطاع التعاون العربي الأفريقي، في : محمد رجب، مرجع سابق .

٣ (3) سمير رمزي، كيف نفهم التوجهات الخارجية المصرية في عهد السيسي؟ تحول الدور الإقليمي المصري في عهد السيسي، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 1 مايو 2017 .
/https://elbadil-pss.org/2017/05/01

ويمكن في هذا الاطار وبهدف إحداث مثل هذا التغيير المنشود الاستعانة بالنموذج الذى قدمه «تشارلز هرمان» لأشكال التغير في السياسة الخارجية، والتي تتمثل في أربع:

1. التغير التكيفي : أي التغيير في مستوى الاهتمام بقضية معينة مع بقاء الأهداف والأدوات كما هي.

2. التغير البرنامجي: أي التغيير في أدوات السياسة الخارجية، كتحقيق الأهداف عن طريق التفاوض كبديل عن القوة العسكرية مع استمرار الأهداف .

3. التغير في الأهداف: أي تغيير أهـداف السياسة الخارجية، وليس مجرد تغـيير الأدوات .

4. التغير في توجهات السياسة الخارجية: والذي يعد أكثر أشكال التغيير تطرفًا، إذ ينصرف إلى تغيير التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغيير الأدوات والاستراتيجيات والأهـداف[1] .

ثانيًا. ملامح وجوانب هذه السياسة الجـديدة :

يري الباحث أنه علي ضوء حجم وطبيعة التحـديات الآنيـة، فإن التوجه الجـديد للسياسة الخـارجية المصرية في الدائرة الأفريقية ولاسيما تجاه دول حوض النيل يجب أن يتسم بالملامح والجوانب الآتية :

1. إنشاء مجلس حكومي مصغر للأمن القومي المائي يترأسه السيد رئيس الجمهورية، يضم في عضويته كل من : وزير الخارجية ومستشار له للشئون القانونية، وزير الموارد المائية ومستشار له للشئون المائية، وزير المالية، رئيس المخابرات العامة ومستشار له للشئون الإثيوبية، وزير الدفاع، رئيس الأركان، وقائدًا عسكريًا لقوات موحدة تكون مهمتها القيام بالأعمال العسكرية عند الضرورة[2] .

2. تفعيل ما يعرف بـ «دبلوماسية القمة»، وإعطاء السيد الرئيس دفعة قوية للعمل الدبلوماسي التقليدي لإعادة صياغة العلاقات المصرية الأفريقية، والعمل بقدر كبير من الجدية لتغيير تلك الصورة الذهنية السيئة عن مصر بكونها دولة تبحث فقط عن مصالحها، مع الاتجاه نحو تغليب لغة المصالح والتعاون المشترك على لغة التجاهل والتعالي[3] .

3. خلق علاقة صحية وسليمة مع دول الحوض تستند دعائمها ليس فقط علي التمسك بالحقوق التاريخية، وإنما علي إيجاد حلول تكون مقبولة ومريحة للجانبين، وتنمية الشعور لدي الطرف الآخر أن له مصلحة تكمن في الوصول إلي حلول مشتركة، وهو الأمر الذي يفرض علي

---

١ [1] بدر عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول : دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه اسرائيل 1973 ـ 2003، السياسة الدولية، عدد 153، 2003، ص 11 .

٢ [2] محمد محسن أبو النور، مرجع سابق .

٣ [3] د. جمال ضلع أستاذ السياسة الخارجية بجامعة القاهرة، في : محمد رجب، مرجع سابق .

مصر الاستثمار سياسيًا واقتصاديًا في تلك العلاقات[1]، واتباع نهج تفاوضي مختلف يعتمد على المصالح المشتركة، دون نبرة التعالي أو التهديد باستخدام القـوة، مع بقـاءها كخيار متاح[2] .

4. اعتماد أسلوب "دبلوماسية التنمية"، عبر إقامة عددًا من المشروعات الكبرى في أفريقيا وإثيوبيا تحديدًا، وزيادة الروابط الاقتصادية والتجارية، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول القارة بلغ العام الماضي 5.46 مليار دولار (3.254 مليار صادرات، و 1.792 مليار دولار واردات)، وبلغت الاستثمارات المصرية في الدول الأفريقية نحو 8 مليارات دولار[3]، ومن ثم يستلزم الأمر وجوب صياغة استراتيجية جديدة ترتكز بالأساس علي مفاهيم جديدة، وتنطلق من قناعة أنه آن الأوان لجعل لغة مشروعات التنمية بديلاً عن لغة الحقوق التاريخية المكتسبة[4] .

5. تفعيل دور المؤسسات الجديدة، مثل "الوكالة المصرية من أجل التنمية ووحدة أفريقيا» التابعة لمجلس الوزراء، وهي أدوات تحتاج إلى الاستدامة والتقييم المستمر وقياس النتائج، كي تكون فاعلة لتحقيق الهدف الاستراتيجي وهو التوجه الحقيقي نحو أفريقيا، وليس مجرد الاهتمامٍ الموسمي الذي يخبو مع تراجع أية أزمـة في العلاقـات .

6. إنشاء إطار قانوني مؤسسي جديد يتضمن في عضويته كل دول الحوض، وذلك من أجل التغلب على الخلافات القائمة انطلاقًا من الالتزام بالاتفاقيات القانونية السابقة، مع عقد اتفاقيات أمنية واقتصادية وسياسية جديدة لمواجهة أي تدخل خارجي في هذا الشأن[5] .

7. تنمية وتطوير عناصر القوة الصلبة والناعمة التي تملكها مصر، فالقوة الصلبة والتي أبرز عناصرها القوة العسكرية والقوة الاقتصادية يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم عبر محاولات الإقناع «الجزرة» وحتى «العصا»[6]، وعناصر القوة الناعمة أو القوة غير الملموسة كالثقافة والعقيدة والمؤسسات ذات الجاذبية والإغراء وغيرها من الأدوات يمكن أن تتكامل

١ (4) سفير/ نبيل فهمي، السياسة الخارجية المصرية عقب ثورة 25 يناير، أبريل 2013 .
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/1700

٢ (5) د. محمود أبو العينين الأستاذ بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، في : محمد رجب، مرجع سابق .

٣ (1) أ ش أ، مؤتمر "أفريقيا 2017" تحول في مسيرة القارة السمراء نحو تعزيز التنمية والاندماج الاقتصادي والتجاري، الأهـرام الزراعي، 6 ديسمبر 2017 .

٤ (2) صافيناز محمد أحمد، استعادة مصر لدورها العربي بعد الثورة .. الآفاق والاحتمالات، 5 أبريل 2011 .
http://www.alamatonline.net/l3.php?id=1046

٥ () Ezzat Molouk Kenawy، Op. Cit.، P 17 .

٦ (4) جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ط1، ترجمة : محمد توفيق البجيرمى، الرياض : مكتبة العبيكان، 2003، ص 38 .

معًا لتمكن مصر من التفاعل مع محيطها الإقليمي، وقيامها بدور خارجي فاعل ومؤثر في القارة الأفريقية خلال المرحلة القادمة[1] .

8. تنمية وتطوير الدور المصري أفريقيًا عبر عدد من التحركات، كالمساهمة السياسية والمالية في الاتحاد الأفريقي، واستعادة المشاركة المسلحة في الشئون الأفريقية والتي كانت بارزة في عهد الرئيس عبد الناصر، والقيام بدور نشط في احتواء الأزمات الأفريقية والمساعدة في حلها، وفي عمليات حفظ السلام في القارة عبر الأمم المتحدة، والإسهام الجدي في عملية الاتحاد الأفريقي في الصومال والقيام بدور رائد في التسوية السياسية للصراع هناك، ولعب دور قيادي في قضية الصحراء الغربية عبر التفاعل الدبلوماسي مع كل من : جبهة البوليساريو والمغرب والجزائر، وأيضًا الصراع في دارفور الذي يشكل تحديًا وفرصة لمصر للعب دور قيادي كبير، مع تفعيل وتقوية الجهود المصرية لمكافحة الإرهاب في ليبيا وتعزيز الأمن والسلم، والذي يعد من المداخل الهامة لتعزيز الدور والمكانة المصرية في القارة الأفريقية[2] .

9. رسم استراتيجية تحرك فاعلة لتحييد العديد من الأطراف الدولية والإقليمية ذات التأثير السلبي على المصالح المصرية الحيوية في القارة، وهو ما ينعكس بالتبعية علي زيادة هامش المناورة والتحرك إقليميًا ودوليًا، فعلي سبيل المثال تدشين خطة تحرك للتعامل مع الطموح والنفوذ الصيني في أفريقيا، مع العمل علي إشراك الحلفاء الخليجيين في أية مباحثات، لما للعامل الخليجي من تأثير كبير علي القرار الإثيوبي لاعتبارات اقتصادية[3] .

10. خلق دوائر للتوافق والتقارب فيما بين الموقف المصري والسوداني، والعمل على الاستفادة من قدرات السودان في التأثير على مواقف دول النيل الأخرى[4] .

11. التركيز على المحور (الإريتري، الصومالي، الجيبوتي)، عبر دعم العلاقات مع تلك الدول واستخلاص مواقفها المؤيدة للسياسات المصرية والرافضة للمراوغة الإثيوبية، حيث تمثل هذه الدول خطوطًا للتجارة الإثيوبية، ومن خلالها يمكن إحكام الخناق على الجانب الإثيوبي، مع فتح قنوات اتصال فعالة مع كل الدول الأفريقية الأخرى لتطويق إثيوبيا وحصر خياراتها السياسية، والتواصل الفاعل مع الدول الأربع الموقعة على اتفاقية عنتيبي (أوغندا،

---

١ [5] السفير/ محمد عباس المشرف على قطاع التعاون العربي الأفريقي، في : محمد رجب، مرجع سابق .

٢ Issaka K. Souare، Op. Cit.، PP 1-7 .

٣ [2] د. أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة الخارجية المصرية .. بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية، مرجع سابق .

٤ Ezzat Molouk Kenawy، Op. Cit.، P 17 .

رواندا، تنزانيا، كينيا) وذلك بهدف الرجوع عن الاتفاقية وإعلان اعترافها بحق مصر في حصتها المائية، مقابل استثمارات ومنح تقدمها لهم مصر بالتعاون مع شركاءها الخليجيين[1] .

12. تفعيل الدور الثقافي المصري في إثيوبيا من خلال إقامة فروع لجامعة الأزهر وجامعة القاهرة في أديس أبابا لزيادة التعاون الثقافي والتعليمي فيما بين البلدين، وتفعيل الدور الديني لمصر في إثيوبيا من خلال الكنيسة والأزهر، وتقوية الروابط بين الشعبين المصري والإثيوبي عبر تحقيق مزيد من التعاون في جميع المجالات الثقافية والرياضية وتبادل البعثات الطلابية، التي سيكون لها مردود كبير علي المدى البعيد[2] .

13. إنشاء قناة فضائية مصرية ناطقة باللغتين الأمهرية والسواحلية، وهما اللغتان الأكثر شيوعًا في معظم دول القارة وحوض النيل، وذلك بهدف دعم التواصل والترابط مع شعوب هذه الدول، ودعم أواصر التعاون من خلال إعلام واع وهادف يخاطب هذه الدول بلغتها .

14. تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية لكونها تؤسس لعلاقات قوية بين الشعوب، وتعتبر القاعدة الحقيقية التي يمكن أن تبنى عليها العلاقات الرسمية، حيث أن الجهود الرسمية رغم أهميتها لم تعد كافية وباتت بحاجة إلي أن يصاحبها جهود شعبية وبرلمانية في ذات الهدف والاتجاه[3] .

١ [4] محمد محسن أبو النور، مرجع سابق .

٢ [1] د . محمود أبو العينين الأستاذ بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، في : محمد رجب، مرجع سابق .

٣ [2] السفير/ محمد عباس المشرف على قطاع التعاون العربي الأفريقي، في : محمد رجب، مرجع سابق .

الخاتمة

من خلال التحليل العلمي للدراسة أمكن التوصل إلي الآتي :

1. إن العلاقات بين مصر ودول القارة الأفريقية عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة، قد عانت من الاهمال والتجاهل علي مدار العقود الماضية، وهو ما جعلها تتخذ منحنى سلبيًا وأشكالاً صراعية، انعكست بالسلب علي الوضع الراهن بتداعياته المختلفة .

2. أصبح من الضروري إعادة تصويب مسار هذه العلاقات، وهو ما يستوجب وضع استراتيجيات للتحرك الفاعل لحل كافة أسباب الخلاف والتوتر وتدشين إطار قانوني مؤسسي جديد يشمل كافة دول الحوض لهذا الهدف، مع الالتزام بالاتفاقيات القانونية السابقة التي ضمنت حقوق مصر التاريخية في مياه النيل .

3. لا جدال في أن مشكلة سد النهضة الإثيوبي تحمل لمصر قدرًا كبيرًا من المخاطر علي كافة الأصعدة، وهو ما يستوجب التعامل معها بأقصى قدر من الجدية والدقة، وذلك عبر المفاضلة الدقيقة والعلمية بين البدائل والخيارات التي طرحتها الدراسة .

4. إن هناك دورًا كبيرًا وخطيرًا تلعبه عددًا من القوى الدولية والإقليمية، أدي إلي تفاقم حدة هذه المشكلة وتحولها إلي تحدى كبير أمام السياسة المصرية، وهو ما يستدعي التحرك الفاعل لمواجهته، وخاصة الوجود الإسرائيلي الهادف إلي محاصرة مصر ومشاركتها مياه النيل، والدور الأمريكي المتزايد في دول الحوض وإنشاء كتل تهدف إلى إضعاف التعاون بين مصر وهذه الدول.

5. إن تعامل الحكومة المصرية مع هذه المشكلة لم يكن صائبًا في كثير من الأحيان، واتسم بالضعف والتراجع، وهو ما جعل الجانب الإثيوبي في مركز أقوي تمكن من خلاله من فرض شروطه علي الجانب المصري .

6. لقد شكل بالفعل تراجع الدور المصري بصفة عامة علي المستوى الإقليمي محددًا رئيسًا وعاملاً هامًا في إضعاف موقف مصر تجاه تلك المشكلة .

7. أظهرت مشكلة سد النهضة بجلاء ضرورة بل حتمية صياغة توجهات جديدة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة الأفريقية، ترتكز علي قاعدة توازن المصالح وتتلافى أخطاء الماضي، وتدشن لعلاقات تتسم بقدر أكبر من القوة والمتانة والشراكة .

8. يرجح الباحث أن مستقبل تلك العلاقات سوف يشهد اتجاهًا نحو التعـاون حال تفعيل تلك التوجهات الجديدة المقـترحة بأبعادها وجوانبها المختلفة .

* ومن ثم، فإن التحديات التي فرضتها مشكلة سد النهضة علي مصر، والتي رجح الباحث أنها ستحدث تغييرًا يطال التوجهات الأسـاسية للسـياسة الخـارجية المصرية في الدائرة الأفـريقية، ستقود إلي علاقات صحية تتسم بالتعـاون والشـراكة وتبادل المنافع فيما بين مصر ودول هـذه الدائرة، لاسيما دول حوض النيـل .

قائمة المراجع

أولاً. العربية :

أ. الكتب :

1. إبراهيم يسري، النيل ومصر وسد النهضة وحروب القرن الإفريقي، ط 1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2014 .

2. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2006، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2007 .

3. انتوني سوريال عبد السيد، العلاقات المصرية الأثيوبية (1855 ـ 1935)، ج 1، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2003 .

4. جمال حمدان، نحن وأبعادنا الأربعة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993 .

5. جوزيف ناى، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمى، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2003 .

6. محمد سلمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007 .

7. محمود محمد خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، ط 1، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 1998 .

ب. الدراسات :

1. إبراهيم أحمد عرفات، البديل الإقليمي: دلالات التحرك الإسرائيلي في إفريقيا بعد اتفاق الأمن الغذائي، 2 أبريل 2013 .

/http: / /www.siyassa.org.eg /NewsContent /2 /105 /2537

2. إبراهيم يسري، النيل وسد النهضة: تطورات الأزمة الجزء الثالث، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 فبراير 2016 .

/http: //www.eipss-eg.com

3. إحسان مرسي محمد، التعاون الاقتصادي مع إثيوبيا يحمي حصتنا المائية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد 649، مايو 2013 .

4. أحمد الرشيدي، مصر ومياه النيل : تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، في: د. أحمد يوسف احمد (تحرير)، المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1994 .

5. أحمد محمد أبو زيد، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير، المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011 .

6. ازدهار معتوق، الرؤية الصهيونية للسيطرة على المصادر المائية، الوحدة الإسلامية، السنة الثالثة عشر ـ العدد 147، مارس 2014 .

http: //www.wahdaislamyia.org /issues /147 /izmaatook.htm

7. أسامة الهتيمي، في عيون الخبراء: مصر ومستقبل العلاقة مع دول حوض النيل، رسالة الإسلام، 27 مارس 2011 .

8. إسلام حجازي، ثورة 25 يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل، آفاق أفريقية، مج 10، عدد 36، 2012 .

9. السعيد عاطف احمد خضر، أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه اثيوبيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل، مشاريع بحثية، 9 أكتوبر 2016 .

http: //democraticac.de /?p=38316

10. الطيب زين العابدين ، مصر في حسابات السياسة الخارجية السودانية، مركز الجزيرة للدراسات، 30 مايو 2017 .

11. أيمن السيد عبد الوهاب، النيل ودوره في سياسة مصر الخارجية، الشرق الأوسط، 17 مارس 2005 .

12. أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة الخارجية المصرية.. بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 27 مارس 2017 .

http: //acpss.ahram.org.eg /News /16265.aspx

13. بدر عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول : دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه اسرائيل 1973ـ 2003، السياسة الدولية، عدد 153، 2003 .

14. بسمة عبداللطيف، بدائل الخروج من أزمة المياه : رؤية قانونية وسياسية، النهضة، مج 15، العدد الثاني، ابريل 2014 .

15. بلال عبد الله، الثورة والسياسة الخارجية المصرية .. الواقع والمحتمل!، معهد العربية للدراسات، 11 مارس 2014 .
/http: //studies.alarabiya.net /future-scenarioes

16. جوزيف رامز أمين، المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه نهر النيل، آفاق أفريقية، المجلد العاشر، العدد 36، 2012 .

17. حمدي عبد الرحمن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009 .

18. حمدي عبد الرحمن، الاختراق الاسرائيلي لأفريقيا، مجلة السياسة الدولية،13 ديسمبر 2015 .
http: //www.siyassa.org.eg /News /7590.aspx

19. حيدر يوسف، سد النهضة : إثيوبيا ـ السودان ـ مصر، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، العدد 5، 2016 .

20. دينا شيرين محمد شفيق ابراهيم، السياسة الخارجية المصرية تجاه سد النهضة الأثيوبي، المركز الديمقراطي العربي .
http: //democraticac.de /?p=25121

21. راوية توفيق، أزمة سدّ النهضة، هل تهيمن إثيوبيا على مياه النيل! (وجهة نظر مصرية)، قراءات أفريقية، 21 ديسمبر 2016 .

22. سمر إبراهيم محمد، السياسة المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبي، مجلة الاستقلال، العدد 3، 4، يوليو 2016 .

23. سمير رمزي، كيف نفهم التوجهات الخارجية المصرية في عهد السيسي؟ تحول الدور الإقليمي المصري في عهد السيسي، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 1 مايو 2017 .

24. سهام عز الدين جبريل، قراءة في تاريخ العلاقات المصرية الأثيوبية .
http: //almoqawma1.tripod.com /sehamgebreil.htm

25. صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية "1990– 2010" .
http: //www.watersexpert.se /Alnile.htm

26. ضياء الدين القوصى، معادلة مراوغة : دوافع اثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013 .

27. طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل وتداعياته علي علاقات مصر المائية، 21 مارس 2013 .
https: //www.facebook.com /notes /A9 /386128178161671

28. عادل ابراهيم، العلاقات المصرية– الاثيوبية .. تحليل لأبعادها المختلفة، الحلقة الثانية، 4 نوفمبر 2014 .
http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?16915

29. عادل عامر، حلم الدور الاقليمي والزعامة الافريقية وسد النهضة، وكالة أنباء العمال العرب، 20 ديسمبر 2015 .
http://www.omalarab.org/index.php/2012-06-10-02-28-41/10597

30. عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة .. التحديات والخيارات، السياسة الدولية، 10 يناير 2016 .
http://www.siyassa.org.eg/News/7635.aspx

31. عمر عبد الفتاح، أزمة سد النهضة .. الرؤية الإثيوبية، قراءات أفريقية، العدد 19، أغسطس 2014 .

32. عمرو أبو الفضل، حزمة شاملة : خيارات مصر أمام السد الإثيوبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، يوليو 2013 .

33. فيصل حسن الشيخ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي علي ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي، دراسات أفريقية، العدد 56، 2016 .

34. محمد سالمان طايع، العجز القادم : رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013 .

35. محمد سالمان طايع، إعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماسية المياه المصرية، السياسة الدولية، 5 أبريل 2015 .
http://www.siyassa.org.eg/News/5251.aspx

36. محمد شوقي عبدالعال، الخيارات القانونية والسياسية للتعامل مع أزمة سد النهضة، آفاق سياسية، العدد 5، مايو 2014 .

37. محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجًا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1 فبراير 2016 .
/http://www.eipss-eg.org

38. محمود محمد حسن عبدى، قضية سد النهضة في ظل الواقع والعلاقات الصومالية المصرية/ الإثيوبية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 3 أبريل، 2016 .
/http://mogadishucenter.com/2016/04

39. منى حسين عبيد، العلاقات المصرية الأثيوبية بعد التغيير، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، مج 26 (3)، 2015 .

40. مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 ديسمبر 2013 .

http: / /www.acrseg.org /2240 /bcrawl

41. نورهان أشرف، العلاقات المصرية الإثيوبية بدأت بشراكة في عهد عبدالناصر.. وتوترت بعدما هدد السادات باستخدام القوة المسلحة للحفاظ على حقوق مصر المائية.. ومبارك أهملها بعد محاولة اغتياله.. ومرسى يبحث عن المصالح المشتركة، اليوم السابع، 28 مايو 2013 .

/http: / /www.youm7.com /story /2013 /5 /28

42. وحدة البحوث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، الوجود الصيني في دول حوض النيل، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 61، أكتوبر 2013 .

ج. المقالات :

1. إبراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات رافال الفرنسية قد تغير المعادلات، 1 فبراير 2017 .

http: / /www.raialyoum.com /?p=613927

2. أسماء نصار، هاني رسلان : مصر حرقت فرص الضغط في ملف سد النهضة وتطييب الخاطر لن يجدى، اليوم السابع، 9 نوفمبر 2015.

3. جمال سعد حاتم، سد النهضة بين التخاذل والتآمر، التوحيد، العدد 500، 2013 .

4. حسن أبوطالب، مصر والتكامل مع دول حوض النيل "بعد خراب مالطا"، الشروق، 23 يونيه 2017 .

5. خيري عمر، إسرائيل والاختراق الواسع لأفريقيا، الخليج الجديد، 13 يوليو 2016 .

6. صافيناز محمد أحمد، استعادة مصر لدورها العربي بعد الثورة .. الآفاق والاحتمالات، 5 أبريل 2011 .

http: / /www.alamatonline.net /l3.php?id=1046

7. علاء ثابت ، مصر وإفريقيا: اكتمال تصحيح المسار، شبكة فراس الإعلامية، 24 يونيه 2017 .

http: / /www.fpnp.net /ar /?Action=PrintNews&ID=93478

8. عمر عبد البديع ، سد النهضة بين سيناريو المؤامرة وجدوى التنمية، البيان، عدد 313، 2013، ص ص 69 ـ 71 .

9. عمرو عبد الكريم ، القواعد العشر في الدور الإقليمي لمصر، 24 سبتمبر 2012 .

http: / /www.masress.com /almesryoon /138478

10. متولي سالم، وزير الري يعلن دخول مصر مرحلة "الفقر المائي"، المصري اليوم، 29 سبتمبر 2017 .

11. محمد ابراهيم، إيطاليا والصين أكبر الداعمين لإثيوبيا في بناء السدود، دوت أخبار، 30 يناير 2015 .

/http: / /www.dotmsr.com /details /194122

12. محمد رجب، مصر وإفريقيا.. وحدة المصير المشترك والدبلوماسية الغائبة، أخبار الخليج، العدد 13237، 20 يونيه 2014 .

13. مختار شعيب، أنشطة اسرائيلية مريبة في منطقة الشرق الأفريقي، جريدة الأهرام،21 سبتمبر 2013 .

14. نبيل فهمي، السياسة الخارجية المصرية عقب ثورة 25 يناير، أبريل 2013 .
http: / /www.siyassa.org.eg /NewsContent /2 /132 /1700

ثانيًا. الأجنبية :

1. Aladin Abdel Naby، Egypt In The World، Feb. 23، 2001 .
http: / /www.aucegypt.edu /gapp /cairoreview /pages /articleDetails.aspx?aid=222

2. Andrew Carlson، Who Owns The Nile? Egypt، Sudan، And Ethiopia's History-Changing Dam، ORIGINS Current Events In Historical Perspective، Published By The History Departments At The Ohio State University And Miami University، Vol. 6، Issue 6، March 2013 .
http: / /origins.osu.edu /article /who-owns-nile-egypt-sudan-and-ethiopia-s-history-changing-dam

3. Claudia J. Carr، At Stake With River Basin Development In Eastern Africa A Policy Crossroads، In: River Basin Development And Human Rights In Eastern Africa – A Policy Crossroads، University Of California، Berkeley Berkeley، CA، USA، 2017 .

4. Daniel Abebe، Egypt، Ethiopia، And The Nile: The Economics Of International Water Law، University Of Chicago Law School Chicago Unbound، Public Law And Legal Theory Working Paper، No. 484، Aug. 2014 .

5. Ezzat Molouk Kenawy، Potential Economic Impacts Of Ethiopian Renaissance Dam On Egypt، International Journal Of Economics، Commerce And Research (IJECR)، Vol. 3، Issue 3، Aug. 2013 .
http: / /thenewkhalij.org /node /41762

6. Federica Ibrahim، Egyptian Diplomacy And The Ethiopian Renaissance Dam، 23rd March 2015 .
https: / /www.academia.edu /27716965 /Egyptian_Diplomacy_and_The_Ethiopian_Renaissance_dam

7. Issaka K. Souare، Egypt's Evolving Role In Africa: A Sub-Saharan Perspective، A Presentation At The Institute Of Diplomatic Studies، Cairo، 7th April 2008 .

8. Mohamed Hassanein Heikal، Egyptian Foreign Policy، Foreign Affairs، Vol. 56، No. 4، Jul. 1978 .

http: / /www.jstor.org /stable /20039987

9. Mustafa Al-Faki، Egypt Is Poised To Resume Role In Regional And World Affairs، Al-Monitor، Oct. 6، 2012.

http: / /www.al-monitor.com /pulse /ar /contents /articles / politics /2012 /10 /notes-on-egyptian-foreign-policy.html

10. Nile Richardson، Economic Dependence And Foreign Policy Compliance، In: C. Kegley (ed.)، The Political Economy Of Foreign Policy Behaviour، London: Sag Pub.، 1981 .

11. Philip Rossetti، Water Security And The Nile Basin، Mar 18، 2015 .

https: / /www.americansecurityproject.org /water-security-and-the-nile-basin /

12. Salman M. Salman، The Declaration Of Principles On The Grand Ethiopian Renaissance Dam: An Analytical Overview، In: Z. Yihdego (et. al) (eds.)، Ethiopian Yearbook Of International Law، 2016 .

13. Sierra Hicks، The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Power Dynamics In The Nile River Basin، American Security Project (ASP)، Oct 12، 2017.

https: / /www.americansecurityproject.org /the-grand-ethiopian-renaissance-dam-power-dynamics-in-the-nile-river-basin

14. State Information Service، Egypt's Regional And International Approaches .

http: / /www.sis.gov.eg /Newvr /reveulotion /ehtml /rev4.html

15. Ventures Africa، The Grand Ethiopian Renaissance Dam - A Symbol Of Regional Integration، March 4، 2014 .

http: / /venturesafrica.com /the-grand-ethiopian-renaissance-dam-a-symbol-of-regional-integration /

16. Walaa Y. El-Nashar & Ahmed H. Elyamany، Managing Risks Of The Grand Ethiopian Renaissance Dam On Egypt، Ain Shams Engineering Journal، July 12، 2017 .

17. Yohannes Yihdego (et. al)، Nile River's Basin Dispute: Perspectives Of The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD)، Global Journal Of Human Social Science، Vol. 17، Issue 2، Year 2017 .